

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العِلَّة النَّحويَّـــة عند الأنبـــاري

إعداد الطالب
إبراهيم عبدالفتاح المجالي

إشراف
الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــة
الماجستير في اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب إبراهيم عبدالفتاح خليل المجالي الموسومة بـــ:

العلة النحوية عند ابن الأنباري في كتبه الثلاثه لمع الأدلة والإنصاف في مسائل الخلاف

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. علي خلف الهروط		2006/5/11	مشرفاً ورئيسا
د. محمد أمين الروابده		2006/5/11	عضواً
د. سيف الدين الفقراء		2006/5/11	عضواً
د. وليد أحمد العناتي		2006/5/11	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

إلى ست الحبايب

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب

إلى التي سهــرت علـــــــــي الليالي الطوال

إلى التي حملت القنديـل الــذي أنار لي درب العلم الطويل

.... إلى أمي الحنون .

وإلى الذين لم يبخلوا علــيَّ بدعمهم المادي والمعنــوي، إلـــى مــن لــولا جهودهم ما كان لهذه الرسالة أن ترى النور، إلى الذين سكبوا في مسمعي أحلــى الكلمات وأعذبها، إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء .

وإلى التي و إن تأخر ذكرها إلا أنه قد سبق فضلها إلى الغالية "ضحى"

وإلى من لملمت شتات وقتي إلى الخالة الغالية "أم فيصل" .

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجياً أن أكون قــد زرعــت لحظة فرحٍ رجوتموها فيَّ طويلاً .

إبراهيم عبدالفتاح المجالي

الشكر والتقدير

لا يفوتني هنا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي الهروط، على تكرمه وتفضله عليَّ بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فقد كان لتوجيهاته الأثر الكبير في السير بهذه الدراسة إلى ما وصلت إليه، ، فله جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

والشكر موصول بالامتنان والعرفان بالجميل للأساتذة الذين تشرف صاحب هذه الرسالة بمناقشتهم لها وهم الدكتور سيف الدين الفقرا، والأستاذ الدكتور محمد أمين الروابدة من جامعة مؤتة، و الدكتور وليد العناتي من جامعة البترا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والمقرون بالامتنان للفاضل الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز على مشاركته في وضع اللمسات الأولى لهذه الرسالة حين كان مشرفا عليها.

والشكر كل الشكر لكل من كان له كبير أم يسير الأثر على إنجاز هذه الدراسة، سواء أكان ذلك بتوفير الكتب أو المناقشة، أم النصح، وأخص بالذكر ابنيّ العمومة مشعل المجالي " أبو إلياس" ورزق المجالي " أبو يعرب" على تحملهم أعبائي طوال فترة الدراسة، والأخ العزيز محمد زعل الملاحمة فلكم جزيل الشكر والعرفان.

إبراهيم عبدالفتاح المجالي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الملخص

العلة النحوية عند الأنباري

إبراهيم عبدالفتاح خليل المجالي

جامعة مؤتة، 2006

يعد الأنباري من علماء اللغة الأفذاذ في النحو والصرف، وهذا لا يحتاج إثباته إلى كثير عناء، فكتبه وآثاره التي تركها تدل على عِظَمِ عِلْمِه، وغزارة إنتاجه، ما جعله يتبوأ الصدارة في علوم اللغة، وخاصة في أصول النحو و التعليل، وهذا ما حملني على تناول العلة عنده.

لقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة موزعة كالتالي:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن العلة بشكل موجز جداً، وتحدثت فيه عن حياة الأنباري وكتبه، وعرَّفت بكتبه الثلاثة، وهي موضوع الدراسة، إذ إنها تطرقت في ثناياها للعلة بشكل كبير.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن تاريخ العلة بشكل موجز وبتسلسلٍ تاريخي، حسب إبداعات كل حقبة، حيث قسمت العصور وفق التغييرات التي طرأت على العلة في كل زمن، فجاءت على ثلاث مراحل، كما تحدثت فيه عن مزايا وخصائص التعليل في كل مرحلة من هذه المراحل.

كما تحدثت فيه عن أنواع العلل عند عدد ممن كتبوا عن العلة كابن الدينوري وابن النحاس وابن جني، كما ذكرت فيه الأسباب التي أعتقد أنها دعت أو حملت النحاة على التعليل.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن العلة عند الأنباري في كتبه الثلاثة: وهي موضوع الدراسة، و جاءت في ثلاثة مباحث: العلة القياسية في لمع الأدلة، و العلل الجدلية في أسرار العربية، وقواعد تعليلية في الإنصاف.

Abstract

Al Ellah According to Al Anbari

Ibrahim Abdul-Fattah Khaleel Al Majali

Mu'tah University, 2006

Al Anbari is considered a leading figure in syntax and morphology. His many books written in these two areas are considered the best proof for that. This what causes my enthusiasm to write about him.

This study is divided into three Chapters and a conclusion.

Chapter one: I have written briefly about Al Anbari's own life. I also identified his three books written about Al Ellah.

Chapter two: In this chapter, I have briefly and chronologicaly discussed the history of Al Ellah in terms of each era. All Ellah developed in three stages, and each stage had its own characteristics.

Chapter three: I have discussed Al Ellah ccording to Al Anbari in his three books. Al Ellah was discussed in three domains: Standard Ellah in Luma'a Al Adellah, Controversial Ellah in Asrar Al Arabiah, Justifactory Rulles in Al Insaf.

الفصل الأول

الأنباري

1.1 المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على النبي الأمي المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

موضوع العلة النحوية موضوع قديم متجدد شغل العلماء قديماً وحديثاً . وإذا كان العلماء قد اختلفوا في بداية الـ نحو، واختلفوا في واضعه، فإن العلة النحوية ربما تكون أوضح في معالمها ونقطة انطلاقها، والأنباري من الذين تكلموا في العلة، وساهموا في إنتاجها، بل أستطيع القول إنه السبب في استمرارها من خلال كتبه التي وصلتنا والتي تخصصت في العلة مثل: أسرار العربية.

إن الناظر في كتب الأنباري وخاصة : الإنصاف وأسرار العربية ليجد أنه أكثر من عالمٍ يتكلم في النحو، بل هو فيلسوف اللغة، الذي خبرها، وسبر أعماقها، من خلال تقديمه لمواضيعها، ومحاولته إقناع الآخرين بأسرارها التي ملك زمامها، كما ظهر ذلك في أسرار العربية، وكما حاول إقناع الآخر ين باتباعها وذلك في كتابه الإنصاف.

وخلال مطالعتي لهذين الكتابين، أعجبت بالطريقة التي ساق فيها الأنباري حججه بالإنصاف، وبطريقة تعليله بأسرار العربية، فتولدت لدي الرغبة في تناول هذين الكتابين من هذه الناحية، فكان مدار بحثي عن العلة والتعليل، ثم تبدى لي بعد ذلك أنه لا بد من تناول العلة الأصولية، إذ وجدت أنه تكلم عن العلة وشروطها في كتابه لمع الأدلة، فجعلت هذا الكتاب ضمن مادة دراستي هذه، وذلك لقناعتي بعدم الفصل بين الأمرين، إلى أن تبين لي بعد ذلك أنه هو من فصل بين الأمرين، فكان حديثه عن العلة بعيداً عن حديثه في التعليل.

وعليه فقد قمت بإيراد شروط العلة عند الأنباري في لمع الأدلة وهي العلة القياسية، ثم استخرجت علله من أسرار العربية، وهي العلل الجدلية ، واستخرجت من الإنصاف القواعد، والأصول القياسية التي اتبعها في رده على مخالفيه، وجلها

نابع من العلل الجدلية التي علل بها أسرار العربية، وأرجو أن يعذرني قارئ هذه الدراسة إذا ما وجد أن هناك تكرار قد يرد بين ثناياها، وذلك لأن المواضيع متداخلة والحكم يكاد يكون واحداً، فالعلل متنوعة متناثرة بين مواضيع النحو المختلفة، وهذا يقود إلى التكرار.

وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن الأنباري بإيجاز لعلمي أن الأنباري أشهر من أن يُعرَّف به، ثم تحدثت عن آثاره معدداً في أكثرها، وأعطيت فكرة عن الكتب الثلاثة التي تناولتها بالبحث باختصار شديد.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن تاريخ العلة وتطورها و بشكل موجزٍ؛ لأن الكثير تحدث عن هذا الموضوع ولم أرَ داعياً للإسهاب فيه.

فقدمت ذلك بشكل مختصر بحيث أضع القارئ في جو الموضوع، حيث قسمت مراحل التعليل إلى ثلاث مراحل كل مرحلة منها اختصت بخصائص عن غيرها، عرضت لها بإيجاز شديد ثم.تحدثت فيه عن أنواع العلل عند أبرز النحاة الذين تكلموا في العلل.

و تحدثت عن أسباب التعليل، حيث تبين لي أنها تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية.

الفصل الثالث: جعلته للعلل عند الأنباري، وهو موضوع الدراسة.

حيث قسمته إلى ثلاثة أقسام:

قسم يتكلم عن العلة القياسية في لمع الأدلة.

وقسم عن الأصول والقواعد القياسية التي اعتمدها الأنباري في مناقشاته وردوده في كتابه الإنصاف، على سبيل التمثيل والتقعيد، وهي ليست كلها من ابتكار الأنباري، فقد علل بها النحاة من قبل أحكامهم المختلفة ممن تكلموا في العلل وقد بينت ذلك في الدراسة.

وقسم عن العلل الجدلية في أسرار العربية.

وكان في أصل خطة الدراسة فصل رابع يتحدث عن العلة من وجهة نظر المدارس الحديثة، كالتحويلية، والتوليدية إلا أنني وجدت أن الدكتور خليل عمايرة في

كتابه " العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه و دوره في التحليل اللغوي "، والدكتور محمد عيد في "أصول النحو العربي" و الدكتور حسن الملخ في " نظرية التعليل" قد أعطوا الموضوع حقه، ولملموا شتات أمره، ولم أرَ داعياً للحديث في هذا الموضوع؛ لقناعتي بأنه إذا حضر الماء بطل التيمم؛ وبأنني لن أزيد على ما توصل إليه الأساتذة الأكارم شيئا يذكر.

ثم ختمت بخاتمة لأهم ما توصلت إليه في هذه الدراسة.

2.1 الدراسات السابقة

التعليل في النحو قديم والعلة موضوعها متجذر في أصول العربية العميقة، ولم يبدأ التعليل عند الأنباري كما أنه لم ينتهِ به، ولكن كان التنوع والتعدد في طريقة تناول الموضوع والحديث عنه، فكل باحث ينظر إلى الأمر من منظاره الخاص، ولذلك فقد كُتب عن العلة الكثير، ولعل أشهر من كتب عنها الدكتور مازن المبارك في كتابه "النحو العربي: العلة النحوية، نشأتها وتطورها".

كما تحدث الدكتور جلال شمس الدين عن العلة من خلال كتابه "التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: دراسة أبستمولوجية".

وقد أفرد الدكتور علي أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي باباً خاصاً في الحديث عن التعليل، حيث تحدث فيه عن نشأته، وأسبابه، وخصائصه، وكذلك فعل الدكتور حسن الملخ في" نظرية التعليل النحوي ..".

كما تحدثت الدكتورة خديجة الحديثي عنها في كتابها "الشاهد وأصول النحو" واقتصرت دراستها على كتاب سيبويه مع دراسة تاريخية لنشأة وتطور العلةً.

أما هذه الدراسة، فقد حصرت الحديث عن العلة عند الأنباري في كتبه الثلاثة السالفة الذكر، حيث أنني لم أطلع على كتابٍ أو باحثٍ، تناول العلة عند الأنباري في كتبه الثلاث بالطريقة التي عرضت إليها وذلك بتتبع علله في أسرار العربية وأستخراجها، وكذلك فعلت في القواعد التي استند عليها في الإنصاف، وتتبع شروط العلة في كتاب لمع الأدلة مع التعليق عليها .

وهذا لا يعني انتقاص الدراسات السابقة، ولكن لكلٍّ نظرته ووجهته.

3.1 نسبه ومولده[1]:

لعله من غير المقبول عند أهل اللغة تعريف المعرَّف، وذلك أنه لا يدخل معرِّفان على معرَّفٍ واحد، وعليه فإني لن أكون معرِّفاً للأنباري أكثر مما عرَّفت به إنجازاته وآثاره التي تركها، فقد كثرت عنه الأخبار وعرَّفت به الآثار عند أهل اللغة، وأهل التراجم، لذلك سأوجز في الحديث عنه ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

هو عبدالرحمان بن محمد بن عبيدالله، وقيل عبدالله بن سعيد، كني بأبي البركات ولقب بكمال الدين، ولد في العراق سنة 513هـــ، وتوفي سنة 577هـــ، أي أنه عاش في القرن السادس الهجري، وطلب العلم في بغداد وانتظم في المدرسة النظامية التي أسسها نظام الملك لتدريس المذهب الشافعي، وقد لزم ثلاثةً من شيوخها، حيث درس الفقه على يد الإمام أبي منصور سعيد بن محمد المعروف بابن الرزاز، أستاذ الفقه الشافعي بالمدرسة النظامية، وهو من كبار أئمة بغداد فقهاً وأصولاً.

وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد، وبرع في الأدب حتى صار شيخ عصره، وقرأ النحو على ابن الشجري حتى برع وصار يشار إليه في النحو.

وهو بصري المذهب، ويشهد بذلك كتابه الإنصاف وشيوخه الذين تتلمذ على أيديهم، وبعد أن اشتد عوده عمل مدرساً بالمدرسة النظامية، ثم ترك العمل بالمدرسة وتفرغ لتأليف الكتب، حيث مال إلى العزلة والزهد في الدنيا، وأخرج للمكتبة العربية

(1) ينظر:عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير ، الكامل في التاريخ، ج11، ص477، دار صادر، بيروت، لبنان. د.ط، د.ت . محمد أبو الفضل إبراهيم القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة،ج2 ص169، ت ، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، د.ط . ابن خلكان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3 ص139، ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت،1397هـــ - 1977م. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، العبر في خبر من غبر ج4 ص231، الكويت، د.ط، 1960. أبو محمد عبدالله اليافعي، مرآت الجنان وعبرة اليقظان، ج3 ص408، طبعة حيدر أباد الهند، 1919م. تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي طبقات الشافعية ج4 ص248، ت: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية ج11 ص310، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ط2، 1990م. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ج2 ص86، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979.

كثيراً من الكتب والمؤلفات، وقد ذكر له السيوطي ما ينوف عن ثمانين مؤلَفاً، وبعد عمرٍ حافلٍ بالعلم والعمل توفي الأنباري ليلة الجمعة في التاسع من شعبان عام 577هـ رحمه الله.

4.1 آثاره:

أوردت المصادر التي تحدثت عن الأنباري عدداً كبيراً من المؤلفات ، مما يدل على غزارة هذا العالم ووفرت إنتاجه العلمي اللغوي ، ولكن مما يؤسف له أن هذه المؤلفات التي ذكرت متفرقة في كتب التراجم ، لم يصل إلينا منها إلا العدد القليل، وهي:

1. أسرار العربية
2. الإنصاف في مسائل الخلاف
3. لمع الأدلة في أصول النحو
4. الإغراب في جدل الإعراب
5. نزهة الألباء في طبقات الأدباء
6. البيان في غريب إعراب القرآن
7. زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء
8. حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود
9. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث
10. اللمعة في صناعة الشعر
11. الموجز في علم القوافي
12. شرح السبع الطوال
13. شرح مقصورة ابن دريد
14. الأضداد
15. فعلت و أفعلت

5.1 تعريف بالكتب موضوع الدراسة

1.5.1 أسرار العربية

يتضمن هذا الكتاب في أبوابه مباحث النحو والصرف جميعها، وقد تناولها بالبحث، والتعريف، والتعليل حيث بدأ بباب: علم ما الكلم، ثم باب الإعراب والبناء، حتى يصل إلى الباب الرابع و الستين وهو باب الإدغام ، فعرض لكل باب من هذه الأبواب بأسلوب الفنقلة بشكل سهل، وميسر، ومشوق في آن واحد وكان قصده من هذا الكتاب بيان ما في اللغة وقواعد النحو من إحكام في الوضع ، وإتقان في الترتيب ، ولطائف الأحكام مبنية على أساس تعليلي. وقد وصفه الأنباري بقوله:

" فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم " بأسرار العربية " كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين و المتأخرين من البصريين والكوفيين وضممت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله إلى الدليل وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل "[1] ويمتاز الكتاب بطريقة عرضه الخاصة حيث أنه وضع على طريقة السؤال والجواب أو الفنقلة، ثم يذكر الحكم مع أسبابه والتعليل لهذا الحكم.

2.5.1 الإنصاف في مسائل الخلاف

يحتوي هذا الكتاب على (121) مسألة من مسائل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة حيث بناه المؤلف على غرار المسائل الخلافية بين أبي حنيفة والشافعي - رضي الله عنهما - وهو يشير إلى ذلك في مقدمة الكتاب.

وطريقته في عرض المسائل تشبه طريقة عرض المسائل الخلافية عند الفقهاء حيث أنه يعرض لرأي الكوفيين في المسألة ثم لرأي البصريين ثم يعرض أدلة الكوفيين ومن ثم أدلة البصريين ثم يتناول الرأي المخالف لرأيه بالبحث والتفصيل والرد ، وهو غالبا ما يتبنى رأي البصريين ويفند آراء الكوفيين إلا في سبع مسائل وافق فيها الكوفيين ثم يعطي رأيه في المسألة المطروحة.

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص2

ويمتاز الكتاب بغزارة القواعد النحوية القياسية، وبجدية الأسلوب والطرح، حيث لم يسبق أن أُلف كتاب على منواله فيما وصل إلينا من قبله، أو من بعده، ويعبر هذا الكتاب عن منهج الأنباري ومذهبه النحوي، حيث أنه استشهد فيه بكلام العرب، والقرآن الكريم، والقياس. وكثيراً ما يستشهد بآراء العلماء من قبله ويذكرهم بالاسم، ويظهر فيه بشكل جلي ميله إلى المذهب البصري، كما أنه يحتوي على جل القواعد النحوية التي اعتمد عليها البصريون في قياسهم اللغوي، وهو ما سأعرض له في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

3.5.1 لمع الأدلة

يبدو أنه الكتاب الوحيد الذي أُلِّف في أصول النحو على هذا المنهج والترتيب الذي جاء عليه، وفي مشابهته لأصول الفقه، وهو يختلف عن كتاب الأصول لابن السراج؛ ذلك أن الشكل، والموضوع مختلفان تماماً؛ فهو يتناول في ثناياه أصول النحو من إجماع ونقل وقياس الخ...، أما أصول ابن السراج فهو عرض لأبواب النحو كما في أسرار العربية، ولا يوجد فيه من أصول النحو الموجودة في لمع الأدلة شيء، وعلى هذا يكون الأنباري أول من صنَّف في أصول الفقه و وضع له كتاباً خاصا كما فعل مع أصول الفقه، وهو يشير إلى ذلك في مقدمة الكتاب بأنه أول من صنَّف في هذه الصناعة، وهذا الكتاب دليل على تأثر الأنباري بأصول الفقه، حيث أن أبوابه جاءت مطابقة لأبواب كتب أصول الفقه.

ويتألف هذا الكتاب من ثلاثين فصلاً تدور حول أصول النحو من نقل، وقياس، واستحسان، واستصحاب حال وتناول فيه موضوع العلة من خلال حديثه عن أركان القياس ولم يُفَصِّل كثيراً في حديثه عن العلة في هذا الكتاب، حيث جاء حديثه عنها مختصراً جداً.

الفصل الثاني

تاريخ العلة

1.2 تاريخ العلة النحوية

الحديث عن تاريخ العلة النحوية ربما يكون مرتبطاً بالحديث عن تاريخ النحو ومع أنه لم يُتَفق على بدايةٍ لتاريخ النحو العربي، إلا أنه يمكننا أن نتحدث بجرأة أكثر عن تاريخ العلة النحوية، ذلك أنها ثمرة ونتاج من نتائج الثورة العقلية للعقل الإسلامي بشقيه العربي وغير العربي، والذي يمكن أن نحدد تاريخها وبداياتها، بعكس تاريخ النحو؛ إذ إننا لم نضع أيدينا على شيء يمكن الوثوق به على أنه بدأ من تلك النقطة أو تطور في تلك حتى وصل إلى ما وصل إليه الآن.

أما العلة النحوية فلها شأن آخر للسبب الآنف الذكر من أنها نتيجة من نتائج الثورة العقلية للمجتمع الإسلامي، والذي بدأ بالنهوض وتكوين شخصيته المستقلة و المتطورة؛ نتيجة لتوحد العقول العربية والإسلامية، وانصهارها في بوتقة حضارية واحدة، هي الحضارة الإسلامية، هذا من جهة، وتفاعلها مع الحضارات الأخرى كالفارسية، واليونانية من جهة أخرى؛ فكان نتيجة هذا الانصهار والتفاعل أن يظهر المسلمون في شتى مجالات الحياة والعلوم ومنها علم اللغة.

وإذا كان علم أصول النحو قد تأثر بأصول الفقه في تقسيماته، فإن العلة النحوية قد تأثرت بعلم الكلام، وليس أدل على ذلك من أن من برع في العلة النحوية هم من المتكلمين كالرماني، وأبي على الفارسي، وابن جني "وقد يكون لمعتقداتهم ومذاهبهم أثر في أن تكون عللهم كعلل الفلاسفة والمناطقة البعيدة عن روح اللغة والتي لا ضرورة إليها"[1]، إذ إن غالبيتهم من معتقدي المذهب المعتزلي والذي يعتمد على الكلام والفلسفة فساقوا هذه الفلسفة إلى اللغة، ومن هنا بدأ التعليل للنحو يأخذ شكل الرياضة العقلية في أحيانٍ كثيرة، حتى عُدَ التعليل " من الأسس المنهجية في الدرس النحوي وهو من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم وأهمها (علم الكلام) و(أصول الفقه)"[2].

(1) د. عبد الفتاح الحموز، الكوفيون، ص137، دار عمار، عمان – الأردن، ط1، 1418هـ / 1997م.
(2) د. محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، ص366، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994م.

ويرى علي أبو المكارم أن نشأة التعليل كانت "استجابة لظروف وبواعث إسلامية عربية خالصة دون تأثير خارجي غير عربي والسبب في ذلك الظروف التي نشأ فيها العربي والتي هيأت له استجابات عقدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي"[1].

ونستطيع أن نقول إن تاريخ العلة النحوية هو تاريخ القياس، ذلك أن العلة هي ركن من أركان القياس النحوي، وهذا ما ينطبق على العلة القياسية بالذات، أما بالنسبة للعلة الجدلية فإن الذي يبدو لي أنها ألحقت بأصول النحو إلحاقاً لا حكمة فيه كإلحاق الدعي الذي لا يعرف له أب، ولعل السبب الذي دعاهم إلى إلحاقها بأصول النحو واعتبارها جزءاً منه عدم وضوح الرؤيا الفكرية للعلة الجدلية واعتبارها جزءاً من القياس خلطا بينها وبين العلة القياسية ، وأظن أن الدكتور محمد عيد كان أقرب إلى الصواب عندما اعتبر العلة النحوية جزءاً من أصول النحو ولكنه أفرد لها فصلاً خاصاً دون أن يلحقها بالقياس[2]، بينما تجد الكثرة الغالبة من القدماء، أو المحدثين يجعلونها، أو يلحقونها بالقياس، كالأنباري في لُمَعِ الأدلة، والسيوطي في الاقتراح، ود. خديجة الحديثي من المحدثين في الشاهد وأصول النحو ويجعلونها جزءاً من القياس وهذا ما ينطبق على العلة القياسية ولكنه لا ينطبق على العلل الجدلية الأخرى.

والذي يبدو لي أن نمو العلة جاء على ثلاث مراحل اختلفت فيما بينها كما، ونوعا، ومنهجا:

1.1.2 المرحلة الأولى

تبدأ المرحلة الأولى بالنحوي الجليل عبد الله بن إسحق الحَضرمي المتوفى سنة (117 هـ) والذي قيل عنه في طبقات ابن سلام أنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"[3]، أو كما قال عنه الأنباري أنه "أول من علل النحو"[4] ويبدو أن

(1) د. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص162، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973م.
(2) ينظر محمد عيد، أصول النحو العربي، ص127-178، مطبعة دار الثقافة، 1973م.
(3) محمد بن سلام، طبقات الشعراء، ج1، ص14، ، ت: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط1، 1982م.
(4) الأنباري: نزهة الألباء، ص27، ت: محمد ابي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1967م.

هناك خلطا في مفهوم القياس بين ابن سلام ، والأنباري ، فابن سلام إنما قصد بالقياس قياس المتكلم أي الضوابط التي وضعها أصحاب اللغة واختزنوها في أذهانهم أي أنها مرادفة لكلمة القاعدة ، أو مجموعة القواعد التي استند عليها النحاة في ذلك العصر لا قياس الفقيه أو اللغوي الذي عناه الأنباري، والذي يعني حمل كلام على كلام لعلة المشابهة بينهما[(1)]، ثم يأتي بعد ذلك الخليل بن أحمد المتوفى سنة (160هـ) والذي قيل عنه أنه "سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[(2)]،وأنه "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس"[(3)]، وكما يروي عنه الزجاجي "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطابعها،وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجلٍ حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق وبالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا، وكذا؛ ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك.

فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أَلْيَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[(4)].

(1) انظر: محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ج1، ص 143-156، مؤسسة الرسالة، ط1، 1979م.
(2) الأنباري، نزهة الالباء، ص45.
(3) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص557، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979.
(4) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ص65-66، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت – لبنان،ط5، 1986م.

إذاً فالخليل –رحمه الله- يذهب بنا إلى أبعد من ذلك ويجعل تاريخ العلة هو تاريخ النحو نفسه، وأن العربي قد عرف العلة التي ساق وبنى عليها كلامه وإن لم يظهر هذه العلة.

ثم يأتي بعده يونس بن حبيب المتوفى سنة 187هـ حيث سلك في القياس مسالك جديدة وطرقا عديدة حتى أصبح له " مذاهب وأقيسة ينفرد بها "[1] ويمكننا القول أن قياس يونس هو قياس الفقيه أو اللغوي الذي يعطي الحكم من خلال حمل الكلام بعضه على بعض لعلة جامعة بينهما، فهو يقرن الظواهر بعضها إلى بعض ،ويقيس أحكام هذه إلى تلك وهو في ذلك يختلف عن الخليل وتلميذه سيبويه.

وجاء بعد ذلك سيبويه في(الكتاب) امتداداً لشيخه وأستاذه الخليل، حيث عج كتابه بالعلل التي أخذها عن أستاذه ومن ذلك علة الشبه، "...وسألته عن الثِّنَايَيْن فقال هو بمنزلة النهاية؛ لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فأشبهت الهاء"[2]، وتعليل سيبويه لإمالة الألفات بقوله "إنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما يقربون في الإدغام الصاد من الزاي...التماس الخفة"[3] علة الخفة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التعليلات في هذه الفترة كانت بسيطة غير معقدة كما في تعليلات المتأخرين "وعليه فإن جمهور عللهم يمكن عدها من باب العلل التعليمية أو العلل الأولى، البعيدة عن أساليب الفلسفة، والمنطق، والتأويل، والتقدير...، والتخمين؛ لأنها تنتزع من روح اللغة، أو الكلام العربي المسموع بنوا عليه قواعدهم وأصولهم، وليست من باب العلل الجدلية أو الفلسفية أو من علة العلة أو علة علة العلة"[4].

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور عبد الفتاح الحموز هو ما استساغه من قبله ابن مضاء القرطبي رغم ثورته على العلة إلا أنه لم ينكر ما اصطلح على تسميته بالعلة الأولى حيث قال "وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه

(1) الأنباري، نزهة الأنباء، ص 42.
(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، ص387، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
(3) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص117، تحقيق رمضان عبد التواب،ومحمود فهمي حجازي ، ومحمد هشام عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(4) عبد الفتاح الحموز: الكوفيون، ص137.

إقناع، وقسم مقطوع بفساده وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين، والفرق بين العلل الأُول والعلل الثواني، أن العلل الأُول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر"[1].

فالتعليل في هذه المرحلة بسيط يتصل اتصالاً مباشراً بمدلوله اللغوي.

ثم إن السبب وراء التعليل في هذه المرحلة لم يكن نفسه في المراحل المتأخرة بمعنى أنه لم يكن مقصودا لذاته ، بل كان يأتي مفسراً لقاعدة، أو ردا على جواب سائل، فهو بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد، أي أنه ليس عنصراً أساسياً من عناصر البحث النحوي بقدر ما هو طرائف تمد النحاة بشيء من المتعة النفسية والذهنية.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن سمات التعليل في هذه المرحلة حيث تميز بسمات حددت إطاره، ووضحت معالمه نوجزها بما يلي:

1. جزئية الموضوع والنظرة: " فالتعليل في هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية ومسائل فرعية، والنحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها[2].
2. التوافق مع القواعد: ونعني بذلك "الاتساق بين التعليل والقواعد النحوية التي توصل إليها نحاة هذه المرحلة فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد... بمعنى أنهم عللوا ليفسروا القواعد النحوية التي وضعوها مما يمكننا من تسميته بالتعليل التفسيري.فقد ارتبط التعليل بالحكم النحوي لأن غاية النحاة في هذه المرحلة على الأقل إنشاء معيار نحوي له من الاطراد والتوسع، والبعد عن الشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن"[3].
3. الوقوف عند النصوص اللغوية أو التعليل التأصيلي: فلم يخرج المعللون في هذه المرحلة على إطار ما كان موجوداً من نصوص"فالنحاة الذي يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية، أيّاً كان مصدر هذه النصوص، بل يجعلون التعليل في خدمتها ومسوغاً لظواهرها، ومبرراً لخصائصها، ويستوي في

(1) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص131، ت: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، 1982م.
(2) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص167.
(3) حسن الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص39.

ذلك أن تكون هذه النصوص قد رويت عن العرب أم لم تروَ عنهم"[1]، بل افتراضها النحويون على مثال ما روي عنهم فيما يمكن أن نطلق عليه التعليل التأصيلي.

4. استخدام علة المعنى، أو التعليل الإبداعي:إذا استخدم النحاة علة المعنى في احتواء بعض النصوص الخارجة عن حد الاطِّراد، وقد أدى هذا الاستخدام (لعلة المعنى) إلى تفاوت قدرات النحاة على التعليل؛ وذلك "لتفاوت قدراتهم العقلية ولا سيما في المعاني غير المتوافقة مع ظاهر التركيب الملفوظ، فجاء التعليل اجتهاداً من النحوي يدل على قدرته على الاستنباط والتأويل، فالتعليل فيه اجتهاد"[2]، وهو اجتهاد مبني على القدرات الفردية للمعلل فهو يميل إلى الإبداع الشخصي أكثر، ويمكننا القول أنه تعليل إبداعي.

ومما يمكن عده على مثال هذا التعليل تخطئة عبد الله بن إسحق الحضرمي للفرزدق في البيت الذي رفع فيه المعطوف على منصوب:

وعض زمان يا ابن مروان   لم يدع مسحتاً من المال أو مجلفُ

ونخلص إلى أن التعليل في هذه المرحلة لم يكن مقصوداً لذاته بل كان يسير جنباً إلى جنب مع القاعدة النحوية يفسرها ولا يخرج عليها أو يتعداها، فهو مسوغ لهذه القاعدة فإذا ما سأل سائل: لِمَ رفع الفاعل؟ فيجاب: لأنه أسند إليه الفعل فهو مرفوع طبقاً للقاعدة ونكتفي بهذا التعليل.

2.1.2 المرحلة الثانية

ويمكن رصد بدايات هذه المرحلة بالجيل الثاني من النحاة، و يمكن أن نحدده من منتصف القرن الثاني إذ تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، وتنتهي بالزَّجَّاج وقد تميزت هذه المرحلة بخصائص تعليلية اختلفت عن سابقاتها؛ فكان من الطبيعي أن تتغير ملامح وخصائص التعليل؛ نتيجة لزيادة الاهتمام في العلة، ونستطيع القول إن الانطلاقة الحقيقية للعلة تبدأ من هذه المرحلة ؛ وذلك لبروز نحاة

(1) علي أبو المكارم: السابق، ص169.
(2) حسن الملخ: السابق، ص40.

تخصصوا في العلة وجعلوا منها ديدنهم، "فقد اهتم الجيل الثاني من النحاة بالعلة وكانت لهم بعض التعليلات التي أحدثت صدىً واسعاً في أوساط اللغويين والنحويين"[1].

و أخذ التعليل في هذه المرحلة بعداً آخر وذلك؛ لأن "تعليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويون عما استقر في فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة ومن ثم استقطب التعليل جهوداً كبيرة من العلماء في هذه المرحلة"[2].

وإذا ما استعرضنا عدداً من نحاة هذا العصرلوجدنا أنهم اهتموا بالتعليل اهتمامهم بالنحو حتى حرص أكثرهم على أن يكون له كتابٌ في العلل، ويطالعنا في هذه المرحلة علي بن المبارك الأحمر الذي "كان متقدماً على الفراء في حياة الكسائي لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييس التصريف، ومات قبل الفراء سنة ست أو سبع ومائتين"[3].

كما يروى عن المبرد أنه شغل بالعلل، "وبلغ إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرِّد - بكسر الراء - لحسن تثبته وتأتيه بالعلل"[4]، ولم يكن المبرد مبتدعاً في ذلك بل كان متبعاً لشيوخه و أئمة مدرسته، "وإذا أردنا أن نبحث في الأصول التي كان يرجع إليها المبرد في نشر آرائه النحوية والصرفية وجدناها نفسها التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله، فهو يُعْنَى بالتعريف وبالعوامل والمعمولات والتعليل والقياس"[5].

بل أنه كان يذهب إلى أكثر من ذلك حيث كان دائماً يحاول أن يسند آراءه بالعلل "فلا بد لكل رأي من علة تبرره وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة للنطق به"[6].

---

(1) محمود سليمان ياقوت: النحو العربي، ص367.
(2) علي أبو المكارم: السابق، ص172.
(3) الأنباري، نزهة الألباء، ص80.
(4) شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص123، دار المعارف بمصر، 1968م.
(5) السابق: ص 130.
(6) السابق، ص131.

ومن التعليلات التي تروى عن المبرد تعليله لمجيء الإعراب في أواخر الكلم لا أوائله أو وسطه ما يرويه عنه الزجاجي "لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ولم تدخل عليه حركة الإعراب لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً؛ لأن أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنها تكون ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما كان ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته"[(1)].

وحين نستعرض طائفة من علماء هذا العصر نجد أنهم قد شغلوا بالتعليل اشتغالهم بأبواب النحو المختلفة فهذا محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة (206هـ) البصري النحوي اللغوي "أخذ عن النَّظَّام المتكلم أمام المعتزلة، وكان على مذهبه، وله من التصانيف كتاب العلل في النحو"[(2)].

ثم يأتي بعد ذلك أبو عثمان النحوي، و هو بكر بن محمد بن بكر المازني المتوفى بين (230-248هـ) "وهو أستاذ المبرد ويقول بالإرجاء وللمازني من الكتب كتاب في القرآن كبير، وكتاب في علل النحو صغير"[(3)].

وممن يذكر في هذه المرحلة أيضاً الإمام محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي المتوفى سنة (299هـ)، "كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب وكان أبو بكر بن مجاهد يقول أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين يعني المبرد وثعلب... وله من الكتب كتاب المختار في علل النحو ثلاثة مجلدات أو أكثر"[(4)].

ثم يأتي بعده الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة أو لكذة الأصبهاني أبو علي المتوفى سنة (311هـ) حيث "قدم بغداد وكان جيد المعرفة بفنون الأدباء حسن القيام بالقياس وموفقاً في كلامه، وكان إماماً في النحو واللغة... وله من التصانيف كتاب علل النحو"[(5)].

---

(1) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص76 ، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت – لبنان،ط5، 1986م.
(2) ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج19، ص53، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي،بيروت، ط1، 1993م.
(3) ياقوت الحموي، السابق: ج، 7، ص107.
(4) ياقوت الحموي، السابق: ج17، ص127.
(5) ياقوت الحموي، السابق: ج8، ص129.

فهؤلاء من أكثر النحويين شهرة ومعرفة والملاحظ أنهم حرصوا على أن يكون لكل واحد منهم كتاب في العلل، ولكن مما يؤسف له أن هذه الكتب لم تصل إلينا لنحكم على مدى تطور علل هذا العصر بالشكل الدقيق.

ولكن ما يهمنا أن العلة النحوية أصبحت سمةً لنحويي هذا العصر، ودرساً مهماً من دروس النحو لا بل إنها اقترنت بالنحو اقتران الاسم بالمسمى مما يمكننا أن نقول: أن عنوان هذه المرحلة (لا نحو بلا علة).

وأعتقد أن السبب في ذلك هو كما ذكرت سابقاً ارتباط العلة بالتعليم، ثم المبارزة بعد اكتمال القواعد تحولت من وضع القاعدة إلى التعليل للقاعدة، وأخيراً اشتداد التنافس بين مدرستي البصرة والكوفة فاحتاج كل واحدٍ منهم تدعيم حجته بالعلة المقنعة وإسكات خصمه.

3.1.2 المرحلة الثالثة

وهي المرحلة التي جاءت امتداداً للمرحلة الثانية وهي مرحلة نمت فيها العلة وتطورت حتى بلغت أشدها واستوت على سوقها، إذ قوي فيها عود المعللين واشتد فكرهم في استنباط العلل واستخراجها، بل التفنن في استخراجها، فتجاوزوا ما يدرك بالنظرة الأولى إلى ما لا يدرك إلا بالنظرة الأولى والثانية والثالثة، ومنه اتخذت العلل اسمها: الأُول والثواني والثوالث.

وتبدأ إرهاصات هذه المرحلة كما يبدو بالنحوي أبي بكر بن السراج المتوفى سنة (316هـ) الذي قال في أول كتابه الأصول "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل

فضلها غير مرفوع.وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط"[1].

ونلاحظ من كلام ابن السراج أن العلة قبله لم تخرج عن العلة الثانية بل كانوا يكتفون بها ويقفون عندها، أما في هذا العصر فقد كان للثورة العباسية دور في تطور الفكر العربي بانفتاحه على الثقافات الأخرى "فقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على أوسع نطاق ممكن في هذه الفترة، وقد تم هذا الاتصال بواسطة الترجمة إلى العربية، مما أتاح لجمهور المثقفين أن يقفوا على حصيلة التراث الإنساني في الهند، وفارس، واليونان وتمكنوا بذلك من أن يرفدوا ثقافتهم العربية الإسلامية بأوان جديدة من الفكر"[2].

ومن المعلوم أن الثقافة الفارسية، واليونانية، والهندية قامت على أساس من المنطق متين وصلة بعلم الكلام وثيق، مما يعني سعة الإطلاع والبحث العميق فكان له أكبر الأثر في أسلوب التفكير العربي وتوجيهه، وكان التعليل من الأمور التي تأثرت بهذا المد الفلسفي "فبعد أن كان التقييد هو الهدف والتعليل ليس إلا تبريراً لأحكامه المقررة وظواهره المعتبرة أصبح تلمس العلل هدفاً رئيسياً في البحث النحوي"[3]ى.

وممن يطالعنا في هذا العصر أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة (337هـ) في كتابه "الإيضاح في علل النحو" حيث تحدث فيه عن العلة النحوية مع أنه لم يكتب في العلة كتابة نظرية إلا باباً واحداً لا يزيد عن ثلاث صفحات هو: باب "القول في علل النحو"، وبقية ما في الكتاب ممارسات عملية عن العلة والبحث عن أسرار الكلام العربي.

ثم يأتي السيرافي المتوفى سنة (368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه إذ إن هذا الكتاب يعد مصدراً أساسياً من مصادر دراسة العلة النحوية عند النحاة حتى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري لأنه شَرح علل الكتاب، فرّعها، وأضاف إليها علل

---

(1) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج1، ص35، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988
(2) علي أبو المكارم: أصول الفكر، ص180.
(3) السابق: ص 186.

اللاحقين غير ما استنبطه هو من العلل، مناقشاً ومرجحاً حتى مد كلمه إلى ما لم يتناوله سيبويه فبحثه وعلله مستفيداً من تمكنه من أساليب الجدل والقياس"[1].

ثم يأتي بعده أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة (393هـ) في كتابه الخصائص، حيث أقام في كتابه هيكلاً نظرياً للنحو العربي، "يتجاوز توضيح حالات الرفع والنصب والجر والجزم إلى اكتشاف ما وراء هذه الحالات من أوضاع ومبادئ فالخصائص بحث فيما وراء النحو يستهدف الوصول إلى الأصل العميق لتتناسب أحكام النحو العربي أحدها مع الآخر على هيئة نظام فائق الدقة، يستثير قرائح المشتغلين به ولا سيما النحاة إلى ممارسة كشف أسراره وسبر أغواره لهذا انتهج ابن جني نهج الفقهاء في استنباط العلل إذ وقع في استقرائه النحو العربي على إشارات متناثرة في كتب النحاة جمع بعضها إلى بعض بما أوتي من دقة النظر النحوي وثقافة كلامية فقهية"[2].

وهو ما أشار إليه في كتابه الخصائص حيث قال "اعلم أن هذه المواضع التي ضمنتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدَّمة محروسة فإنهم لها أرادوا وإياها نووا... فالذي يرجعون إليه متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً"[3].

ومن هذا نستنتج أن العلل في هذه المرحلة اتسمت بعدم التقيد بالموجود على العكس من المراحل السابقة التي لم تخرج عما هو موجود في الواقع اللغوي

وبناءً على ما سبق نخلص إلى أن العلة النحوية بدأت بدايات مبكرة مع ظهور الثقافة العربية الإسلامية ونمت وتطورت كالكائن البشري فبدأت بسيطة تتبع القاعدة ولا تتعداها ثم أصبحت تسير مع القاعدة جنباً إلى جنب لا تخرج عليها ولا تنكص عنها مفسرة وموضحة لها لأسباب تعليمية صرفة ثم بلغت أشدها وأصبحت سابقة للقاعدة لا بل سخرت القواعد لها وأصبح البحث عنها هو القصد والغوص فيها هدفاً أساسياً عند النحويين.

---

(1) حسن الملخ: نظرية التعليل، ص58.
(2) حسن الملخ: السابق، ص65.
(3) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص163، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1952م.

2.2 أنواع العلة وأسبابها

1.2.2 أنواع العلة

إن الناظر والمتفحص في العلل يجد أنه من الصعوبة حصر العلل في عدد معين أو تحت تقسيم معين ، حتى الدينوري وهو أول من حاول حصرها في أربع وعشرين علة، وصفها بأنها: "واسعة الشعب" كما سيأتي لاحقاً؛ ذلك أن العلة لم تخضع عند جمهور المعللين لسلطان أو قاعدة بمعنى أنها لم تظهر في إطار نظري موحد، وربما يعود ذلك إلى اعتمادها على قدرة النحويين الخاصة على الاستنباط والتعليل، فكان لقدرات النحاة أكبر الأثر في توجيه العلة ، وحتى تسمياتها، فنجد أن كل نحوي ذهب بها طريقاً يختلف عن صاحبه ،وكأن المخالفة قاعدة، فكان كل معلل حريص على أن تكون علله أو تعليلاته غير صاحبه ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم خضوع التعليل لسلطان نحوي موحد وحتى في تقسيمهم لعلل ، أو تسمياتها نجد أن كل واحد قد ذهب بها مذهباً . فهذا الدينوري ت271هـ قسم العلل إلى قسمين"علة تطَّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم"[(1)].

ولكننا نجد عنده أول محاولة لتحديد عددها وحصرها فهي عنده ثلاثاً وعشرين علة في ثمار الصناعة وأربعاً وعشرين فيما نقله عنه السيوطي في الاقتراح مضيفاً إليها علة الجوار مع ذكر أمثلة عليها وهي.

1. **علة سماع مثل قولهم** : امرأة ثدياء ولا يقال رجل أثدى ليس لذلك علة سوى السماع.
2. **علة تشبيه** مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.
3. **علة استغناء**: كاستغنائهم بـ" ترك" عن" ودع".
4. **علة استثقال**: كاستثقالهم (الواو) في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة.

---

(1) الدينوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة، ثمار الصناعة في علم العربية، ص34، ت: حنا حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان – الأردن، ط1، 1994.

5. **علة فرق:** فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.
6. **علة توكيد:** مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
7. **علة تعويض:** مثل تعويضهم الميم في " اللّهُمَّ" من حرف النداء.
8. **علة نظير:** مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره.
9. **علة نقيض:** مثل نصبهم النكرة بـــ" لا" حملاً على نقيضها " إنّ".
10. **علة حمل على المعنى** : مثل "فمن جاءه موعظة " البقرة: 257 ذكَّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ.
11. **علة مشاكلة:** مثل قوله تعالى " سلاسلاً وأغلالاً" الإنسان: 4.
12. **علة معادلة:** مثل جرهم مالا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
13. **علة مجاورة:** مثل الجر بالمجاورة في قولهم :"جحر ضبٍ خربٍ" وضم لام الله في " الحمدُ للُه" لمجاورتها الدال.
14. **علة وجوب:** وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه.
15. **علة جواز:** ما ذكروه في تعليل الإحالة من الأسباب المعروفة [1] فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أحيل لا لوجوبها.
16. **علة تغليب:** مثل " وكانت من القانتين" التحريم: 12.
17. **علة اختصار:** مثل باب الترقيم و " لم تَكُ".
18. **علة تخفيف:** كالإدغام.
19. **علة أصل:** كـــ" استحوذ" و " يؤكرم" وصرف مالا ينصرف.
20. **وعلة أولى:** كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم عن المفعول.

(1) وهي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلاً من مكسور من واو أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. انظر ابن جني الخصائص، ج1 ص160، الحاشية (5). وانظر أيضاً: ابن يعيش، موفق الدين يعيش النحوي، شرح المفصل 55/9، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

21.وعلة دلالة حال : كقول المستهلِّ:" الهلال" أي " هذا الهلال" فحذف لدلالة الحال عليه.

22. علة إشعار بأن المحذوف ألف.

23. علة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر، أو بضميره. لم تلغَ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

24. علة التحليل:قال ابن مكتوم : أما علة التحليل فقد اعتاص علي شرحها وفكرت فيها أياما فلم يظهر لي فيه شيء.

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ : قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكياً بها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية"كيف" بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعلِيتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل. متحلل عقد شبه خلاف المدعي.أما الصنف الثاني فلم يتعرض له الجليس ولا بيّنه"[1].

وهي عند ابن السراج ت 316هـ نوعان قسم يؤدي إلى كلام العرب وقسم يسمى علة العلة [2] وهو بهذا التقسيم لم يبتعد كثيراً عن الدينوري من حيث الغرض مع بعض التغيرات في اللفظ فقط.

ويمكننا القول أنهم يريدون بالمؤدي إلى كلام العرب هي العلة الأولى مثل لمَ رفع الفاعل وعلة العلة هي العلة الثانية أو ما يُسأل بعد ذلك ولم يبحث علماء هذه المرحلة في العلة الثالثة أو الجدلية.

أما الزجاجي (ت337هـ) فقد قسّمها إلى ثلاثة أضرب" وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[3].

1. فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وهي نفس العلة الأولى عند الدينوري وابن السراج ومعنى يتوصل بها إلى كلام العرب هو قياس الكلام بعضه على بعض أي كلام العرب لم يسمع كله ملفوظاً به بل سمعنا بعضه فقسنا عليه ومثال ذلك اسم الفاعل قام زيد فهو قائم وسار فهو سائر فقسنا عليه

(1) ينظر الدينوري، ثمار الصناعة، ص35، والسيوطي ، الاقتراح، ص71 .
(2) ابن السراج، الأصول، ص35.
(3) الزجاجي، الإيضاح، ص64 .

نام فهو نائم ومن هنا استدل على اسم الفاعل للأفعال الأخرى قال فهو قائل .. الخ.

أما العلة التي تظهر حكمتهم فهي من مثل إعطاء الرفع وهو الأثقل للفاعل وهو الأقل وإعطاء الفتح وهو الأخف للكثير وهو المفعول موازنة بينهما ومعادلة.

2وأما العلة القياسية فهي : التي يحمل فيها الكلام بعضه على بعض لعلة جامعة كما في تعليل نصب اسم إن" كأن يُقال لمن قال نُصبت زيداً (بأن)، في قوله إنّ زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب " إنّالاسم ؟ فالجواب في ذلك يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي على مفعول ، فحملت عليه فأعملت أعماله لّما ضارعتهفالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظلِي تشبه من الأفعال ما قدِّم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك"[1].

3. وأما العلة الجدلية فهي كل ما يعتل به بعد العلة الثانية ومثالها في باب (إنّ) مثل أن يقال لمن شبهها بالأفعال في العمل "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال، وبأي الأفعال شبهتموها.. الخ"[2].

فالعّلة التعليمية تفسر الشبه في الباب النحوي الواحد وكتفسير رفع كل فاعل، وإن لم يسمع كل فاعل ، أما العلة القياسية فتفسر الشبه بين بابين نحويين، أو أكثر كتشابه اسم إن والمفعول به في النصب مما يعني تساوي المؤثرين :" إنّ" والفعل المتعدي في العمل ... في حين تأتي العلة الجدلية النظرية بحثاً نظرياً يقبل الجدل عن أوجه الشبه"[3].

ومن هنا نستطيع أن نقول إن العلة الجدلية خاضعة لسلطان السائل ومدى قدرته على استنباط السؤال، وهي علة غير منتهية، وغير منضبطة فليس للسائل عنها ضابط فيما يبدأ، وأين ينتهي فهي جدلية عقيمة لا توصل إلى شيء ، إلا الحذلقة الكلامية وإظهار الملكة الجدلية.

---

(1) الزجاجي، الإيضاح، ص64
(2) الزجاجي،السابق ، ص65
(3) حسن الملخ، نظرية التعليل، ص55

أما ابن جني ت 392 فقد ذهب في تقسيمه للعلل أبعد من سابقيه سالكاً مسلكاً جديداً وسابراً أغواراً لم يسبقه إليها أحد، حيث قسّمها بناءً على تأثيرها فجاءت على قسمين:

1. **علل موجبة**: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ... وغير ذلك فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها"[1].

والعلل الموجبة " هي العلل التي تفسر حكماً نحوياً واحداً أو حالة تركيبية واحدة ثبت كل منها بالسماع عن العرب ولا مناص للخروج عن القاعدة النحوية فيها"[2] كرفع الفاعل أو المبتدأ مثلاً فلا يمكن أن يأتي الفاعل إلا مرفوعاً أو تقدم العامل على معموله، كحروف الجر أو النصب، فلا يمكن أن تتأخر عن معمولاتها وإلا بطل عملها.

2. **علل مجوزة**: "وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّز ولا يوجبوهن ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، وهي علة الجواز لا علة الوجوب "[3].

والعلل المجوزة هي العلل " التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمة أو التركيب "[4] وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر ، كالذي يجوز جعله بدلاً وحالاً نحو مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ورجلاً صالحاً فعلّته جواز لا وجوب.

وذهب السيوطي في الاقتراح إلى تقسيمها إلى نوعين جديدين هما: العلة البسيطة والعلة المركبة

1. **العلة البسيطة**: وهي " التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك "[5] فالعلة هنا واحدة هي الاستثقال فقط أو المشابهة فقط... الخ.

---
(1) ابن جني، الخصائص، ص165
(2) حسن الملخ، نظرية التعليل، ص107
(3) ابن جني، الخصائص، ص164.
(4) حسن الملخ، نظرية التعليل، ص108.
(5) السيوطي، الاقتراح، ص75

2. **العلة المركبة**: وهي العلة التي تتعدد في الأوصاف" وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلة ليست مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جداً"[1].

وهكذا نرى أن العلة قد سا رت في تقسيمها وتناولها طرقاً شتى وتشاعيب حتى.ومما تجدر الإشارة إليه أنه يمكننا تقسيم العلل تقسيماً حسب اختصاصها أو حسب فروع اللغة، كأصول النحو، أو علم الأصوات، أو البلاغة مثلاً.

فما يمكن عده من أصول النحو علة التشبيه ،وعلة الأولى ، وعلة السماع ،وعلة النظير ، و علة النقيض ، أو غيرها من العلل التي يقاس فيها الحكم على غيره أو يحمل على غيره مناظرة أو مناقضة.

فمما يلحق بعلل الأصوات علل الخفة ، والاستثقال، وغيرها من العلل التي تدخل في باب الإعلال، والإدغام، أو الحذف لتتناسب وما نطقت به العرب.

ومما يمكن عده من عل ل البلاغة تلك التي جيء بها لبيان سبب ورود اللفظ أو التركيب على هذا النحو دون ذلك، أو تكون معللة للحذف أو الاختصار مثل كثرة الاستعمال، وعلة الاستغناء، وعلة التخفيف، أو الاختصار، وقد سبق التمثيل على هذه العلل، كما أنني سأمثل عليها في فصل العلة عند ابن الأنباري .

2.2.2 أسباب التعليل

لم يأت التعليل في النحو العربي وعلى الأخص في بداياته اعتباطاً ولا سدَاً لفراغٍ من الوقت عاشه النحاة وإنما كانت له أسبابه وبواعثه والتي يمكن أن نجمل أهمها في النواحي التالية:

ا. **السبب التعليمي**:

يبدو لي مما سبق أن بداية التعليل كا نت نتيجة لظروف تعليمية بحتة نظراً لانتشار الإسلام واتساع رقعة البلاد الإسلامية فقد كان لدخول غير العرب في الإسلام حاجة إلى تعلم اللغة وقواعدها ولتسهيل تقبل هذه القواعد لجأ النحاة إلى

(1) السيوطي، المرجع السابق، نفس الصفحة

تعليمها ليسهل تعلمها من قبل التلاميذ أو المريدين ، وغير العرب ، وحتى لا يضطروا للسؤال لم رفع كذا ولم نصب كذا" ومن الطبيعي أن يلجأ الكوفيون إلى تعليل بعض الأصول النحوية والصرفية التي توصلوا إليها من خلال استقرار الكلام العربي بمستوياته المختلفة ليعززوها ويبينوا أنها يمكن أن يطمأن إليها ، أو تفسيرها وشرحها للراغبين والمريدين من تلاميذهم"[1] وكذا يقاس عليهم سائر النحاة.

وفي رأيٍّ أن ما يقال عن نشأة النحو أو أسبابه يمكن أن يقال عن نشأة العلة إذ أن العلة في بداياتها كانت كما مر سابقاً مرتبطة بالقاعدة النحوية التي وجدت لتعليم الناشئة والموالي ولم يعد يخفى عن أحد تلك الروايات التي تروى في سبب وضع النحو. فعمد النحاة في تعليمهم لقواعد النحو إلى أن يبسِّطوا للناس سبب وضع تلك القواعد من خلال التعليل؛ لتكون هذه القاعدة أكثر إقناعاً ، وأشد تركيزاً في الذهن.

2. تأثر النحو بالفلسفة:

مما لا شك فيه أن الثقافة العربية الإسلامية قد كان لها تأثر بـ غيرها وتأثيرٌ على غيرها من الثقافات والحضارات الإنسانية الأخرى ، كاليونانية، والفارسية مثلاً، النحو هو عماد من أعمدة الثقافة العربية ، لا نجد شكاً في تأثره بهذه الثقافات وخاصة علله حيث بالفلسفة وعلم الكلام، وهذا ما يؤكده ابن جني في الخصائص حين عقد باباً للمقارنة بين العلل النحوية ، والكلامية، والفقهية، فوجد أن علل النحويين أقرب منها إلى علل المتكلمين لأسباب عدة لا يتسع المجال لذكرها[2].

ومن طبيعة المتكلمين الغوص في مكنونات الأشياء ، ومن قواعدهم مبدأ السببية وهو أن لكل سببٍ مسبب أو لكل حادثٍ محدث ، أو أن لكل معلول علة من جنسه أو وفق قانون (الغاية) في أن كل شيء يسير باتجاه حكيم وراء مجيء اللغة على هذا الشكل.

ولم يكن العقل العربي بعيداً عن هذه القوانين والاتجاهات الفكرية ، فالعقل العربي عقل خلاق ، فقد استفاد من تلك التجارب عند الأمم الأخرى ومن فلسفتها فبدأ

---

(1) الحموز، الكوفيون، ص136
(2) انظر ابن جني، الخصائص، ج1 ص48 وما بعدها.

يطبق تلك الفلسفة على عناصر ثقافته ومنها النحو وعلله،"فلم يكد يأتي القرن الرابع الهجري حتى غزت النزعة المنطقية الفكر الإسلامي فتأثرت بها العلوم المختلفة ومنها علم النحو الذي اعتمد على القياس والتعليل اعتماداً تاماً حتى أن أبا علي الفارسي 377هـ الذي أرسى قواعد القياس كان يقول : لئن اخطيء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية "[1] ، فلا بد من التأكيد " على رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطّرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية "[2] وأضف إلى ذلك تعليلها، وبيان علة أوضاعها الإعرابية، ويظهر هذا التأثر في العلل الثواني والثوالث بشكل سافر،"ويرى الأستاذ ترزي أن ظاهرة التعليل قد استفحل أمرها في القرنيين الثالث والرابع الهجريين ، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك امتزاجاً اعتبره السيرافي من وادٍ واحدٍ بالمشاكلة والمماثلة ، ويتبين واضحاً عند الرماني من علماء القرن الرابع الذي كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال فيه أبو علي الفارسي إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[3].

"وهذا الأسلوب هو الذي كان معروفاً ومتبعاً حتى آخر القرن الثاني لا فرق في ذلك بين البصريين والكوفيين من النحاة على تفاوت بينهم في الأساليب ، إذ من الطبيعي أن يتأثر كل منهم بالطابع الذي غلب عليه من فنون العلم فيظهر هذا الطابع جلياً في علله وأسلوب عرضها والحجاج لها ، ولا شك أن عالماً كالفراء عرف بميله إلى الاعتزال، أو شهر بالفلسفة في تصانيفه لن تخلو علله من هذا الطابع الفلسفي"[4].

---

(1) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص319
(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص12
(3) خديجة الحديثي، الشاهد، اصول النحو، ص320
(4) مازن المبارك، النحو العربي، ص66

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن تعليل النحو أصبح من المجـالات الكلامية في هذين العصرين وما بعدهما.

3. الجدل العلمي:

لم يعد يخفى على أحد أن مدرستي البصرة والكوفة هما الاتجاهان الأبرز في تاريخ النحو العربي ولم يخلُ تاريخ هاتين المدرستين من الصراع الثقافي ومعركة إثبات الوجود حتى ألفت في مناظراتهم ونزاعاتهم اللغوية الكتب.

وإذا كان السبب الرئيسي في اختلافهم وخلافهم يعود إلى المرجعيـة التـي احتكموا إليها ما بين معيارية مُفَرِّطة ، أو وصفية مُفْرِطَة فقد احتاج كل واحد مـنهم للتعليل ليقوي حجته ويلجم صاحبه أو خصمه، وفي هذا المجال يروي ابن الانباري عن الزجاج أنه " لما قدم المبرد بغداد جئت لأناظره وكنت اقرأ على أبي العبـاس ثعلب فعزمت على إعناته فلما فاتحته الجمني بالحجة ، وطالبني بالعلة، والزمنـي إلزاماتٍ لم أهتدِ إليها"[1]

وليس مما يعقل أن تكون هذه الأمور التي لم يهتدِ إليها الزجاج فـي قواعـد النحو إنما هي من علله.

ولم يكتفوا بذلك بل جعلوا الضعف في التعليل ضعف في القاعـدة والحجـة "وكان المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلـة رديـف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه، وكان شديد الاهتمـام بالتعليل يتخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث وكانت له يد طولى في التعليل لأنه كـان من المجتهدين فيه حتى كانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج ومن معه من حلقة ثعلب ، كما وقف في وجه سيبويه لأنه قبل قول الخليـل خالياً من التعليل مخالفة في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حـول الحكـم النحوي إنما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم"[2].

(1) ابن الانباري، نزهة الألباء، ص171
(2) خديجة الحديثي، الشاهد، ص319

" لقد كان أبو العباس شديد الاهتمام بالتعليل يتخـذ منـه سـلاحاً للمناقشـة والبحوثكانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهره على الزجاج والشبكة التـي صاده بها من حلقة أستاذ ثعلب"[1].

ومن هنا يبدو لنا بجلاء أن الجدل العلمي كان سبباً في نشوء العلة وتطورها واستمرارها.

(1) مازن المبارك، النحو العربي، ص67

الفصل الثالث

العلة عند الأنباري في كتبه الثلاثة

1.3 العلة القياسية

العلة القياسية هي الجانب النظري للعلة، وهي الأصل الثالث من أصول القياس النحوي، حيث عرف القياس بأنه "حَمْل فرع على أصل بعلة "[1] أو "اعتبار الشيء بالشيء الجامع "[2] والعلة القياسية ركن من أركان القياس "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم"[3].

ومثال ذلك رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل قال:

"وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول "اسم اسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل أقيسة النحو"[4].

1.1.4 أحكام العلة القياسية:

1 الاطراد أو الطرد : ومعنى الطرد وجود الحكم حيث توجد العلة، وعكسه التخصيص: أي عدم اشتراط العلة للحكم.

وهذا الشرط غير مجمع عليه عند العلماء حيث يذكر الأنباري أن العلماء انقسموا في ذلك إلى قسمين قسم اعتبر الطرد شرطاً للعلة، وقسم لم يعتبره شرطاً.

---

(1) كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن سعيد،لمع الأدلة، ص 93 ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب).

(2) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.

(3) الأنباري: السابق، نفس الصفحة

(4) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.

"اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحد كم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد"[1].

والقسم الآخر لم يشترط الطرد "وذهب قوم إلى أنه ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص"[2].

والأنباري من القائلين بالطرد، وقد جهد في الرد على الذين قالوا بتخصيص العلة من باب أن العلة النحوية كالعلة العقلية "لا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية"[3].

ويبدو أن الأنباري قد خرج في هذا الرأي على سالفيه من المذهب البصري؛ إذ أشار ابن جني إلى أن مذهب البصريين هو تخصيص العلل "واعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه، فإنها، أو أكثرها، إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا"[4].

ولكن الأنباري على غير عادته في الدفاع عن البصريين، نراه يخالفهم في العلة وعمل على الرد على القائلين بتخصيص العلل بسرد الأدلة على ذلك دون محاولة الرد على أدلة القائلين بالتخصيص، وهذا أيضاً على غير عادة الأنباري في الرد، مما يوحي بأنه ذهب في العلة مذهباً خاصاً به.

2. العكس:

العكس هو أن يعدم الحكم عند انعدام العلة، وذلك مثل عدم ر فع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه.

([1]) الأنباري: لمع الأدلة، ص112.

([2]) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.

([3]) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.

([4]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص145-146.

وهو يصرح هنا أيضاً أن العلماء اختلفوا في ذلك على مذهبين، مذهب تمثله الأكثرية في كون العكس شرطاً في العلة "اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها"[1].

وهذا لا خلاف فيه عند البصريين، وأكثرية من تكلم بالعلل.

والأنباري من الذين قالوا بالعكس، ورأيهم هذا مبني على اعتبار أن العلة مؤثرة في الحكم وسببٌ في وجوده.

3. تعليل الحكم بعلتين:

يبدأ الأنباري لهذه المسألة بعرض الأقوال في ذلك "فذهب قوم إلى أنه لا يجوز"[2].

وحجتهم في ذلك "أن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبهاً بها"[3].

أما الرأي الآخر هو أنه يجوز تعليل الحكم بأكثر من علة "وذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعداً"[4].

ويعلق السيوطي على ذلك بقوله : "يجوز التعليل بعلتين ومن أمثلة ذلك قولك "هؤلاء مسلميّ" فإن الأصل "مسلموي"، فقلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأول منهما بالسكون . والآخر: أن ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها فوجب قلب الواو ياء وإدغامها ليمكن كسر ما تليه"[5].

وحجة القائلين بتعدد العلل : "أن هذه العلة ليست موجبة، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل"[6].

---

(1) الأنباري: لمع الأدلة، ص115.
(2) الأنباري: السابق ، ص117.
(3) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.
(4) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.
(5) السيوطي، الاقتراح، ص77-78.
(6) الأنباري: لمع الأدلة، ص120.

أما الأنباري فيذهب إلى عكس ذلك، وحجته في ذلك الـ قياس على العلل العقلية قال:

"فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها"[1].

ومنشأ الخلاف في هذه المسألة كما هو ظاهر هو الاختلاف في وضع العلة فالفريق الأول نظر إلى العلة على أنها مؤثرة موجدة للحكم، أما الفريق الثاني فنظر إليها على أنها أمارة على الحكم تابعة له وغير موجدة له.

وهذا قرين الوجوب والعكس فمن قال بوجوبها قال بأنها مؤثرة، ومن قال بعدم وجوبها قال هي أمَارة.

والمسألة لا تعدو أن تكون اختلافاً في الاجتهاد، ولذلك اعتقد أنه يجوز تعليل الحكم بعلتين لوجاهة رأي القائلين بذلك واعتقادي أن العلة جاءت أمارة على الحكم لا موجدة له؛ لاعتقادي أن الحكم سابق على العلة وليس العكس.

4. في إثبات أن الحكم يثبت بالعلة لا بالنص:

يرى الأنباري أن الحكم يثبت بالعلة لا بالنص وهذا شيء طبيعي من رجل آمن بالقياس والجدل. ولكن هل هذا الأمر مسلم به؟

يعرض الأنباري في ذلك لآراء العلماء حيث:

"ذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتاً بالنص لا بالعلة، لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال"[2].

ويدلل الأنباري على ذلك قائلاً: "ألا ترى أن لو قلنا أن الرفع، والنصب في نحو: (ضرب زيدٌ عمراً) بالنص لا بالعلة، لبطل الإلحاق بالفاعل، والمفعول، والقياس عليها وذلك لا يجوز"[3].

([1]) الأنباري: السابق ، 120.

([2]) الأنباري: لمع الأدلة، ص121.

([3]) الأنباري: السابق ، ص121.

أما الرأي الآخر فذهب إلى أن الحكم يثبت في محل النص بالنص، وفيما عداه بالعلة، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية.

واستدلوا بذلك "بأن النص مقطوع به، والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً، لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال"[1].

ويجيب الأنباري على ذلك : "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به، وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران فلا تناقض بينهما"[2].

والأنباري بهذا يحاكي ما قاله الخليل –رحمه الله- من أن العلل كانت قائمة في نفوس العرب وإن لم يتكلموا بها حين تكلموا على هذه الصورة أو تلك، وعليه فلم تأت النماذج اللغوية اعتباطاً، بل هي معللة ومقعّدة على أسس قائمة في نفوس واضعيها، وإن لم يفصحوا عنها . ولذلك لا مجال لتحكيم النص دون إيراد علته، فالعلة هي التي وجهت النص وبها يثبت الحكم . والذي أرجحه أن الحكم يثبت بالنص لا بالعلة لاعتقادي أن النص هو الأصل والعلة هي الفرع ولا يحمل أصل على فرع، ولاعتقادي بظنية العلة بناءً على كلام الخليل نفسه –كما سبق وذكرناه- والذي يؤكد فيه أنه إذا تأتى لأحد أن يأتي بما هو أليق من تعليله فليأت به، مما يعني أن العلة خاضعة لسلطان المعلل، فهي ظنية، أما النص فالمعلل خاضع لسلطانه، فهو قطعي، فيكون الحكم على المقطوع به أولى من الحكم على المظنون.

5. في إلحاق الوصف بالعلة :

(1) السيوطي، الاقتراح، ص75.

(2) الأنباري: السابق، ص122.

يعرض الأنباري لآراء العلماء في ذلك، ويؤكد على أن غالبية العلماء ذهبوا إلى أنه حشو وزيادة لا حاجة لذكره ومثال ذلك : ترك صرف حبلى لأن آخره ألف التأنيث قال:

إنّما امتنع من الـ صرف، لأنه في آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة"[1].

فالإتيان هنا بذكر "المقصورة" هو المقصود "بالوصف" وذكرها هنا غير مؤثر في العلة؛ لأن ألف التأنيث لا دخل لها في عدم الصرف لكونها مقصورة، بل لأنها للتأنيث، فالتأنيث هو السبب لعدم الصرف، وليس كون الألف مقصورة، لأن الألف الممدودة سبباً مانعاً من الصرف كالألف المقصورة، ولذلك يعتبر ذكر وصف الألف بالمقصورة حشواً لا فائدة من ذكره، ولا يجب إلحاقه بالعلة.

والرأي الآخر لا يخالفهم في أن الوصف لا دخل لـه فـي العلـة، ولكـ نهم يذكرونه على سبيل دفع النقض، وعليه لم يعتبروه حشواً، قياساً على ما لـه تـأثير قال: "وذهب بعضهم إلى أنه إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً في العلة، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن قالوا : "والأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين، **أحـدهما**: أن يكون لها تأثير، **والثاني**: أن يكون فيها احتراز، فكما لا يكون ما له تـأثير حشـواً؛ فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً"[2].

والأنباري لا يسلم بذلك، ويرد عليهم بإبطال القياس الذي بنوا عليـه رأيهـم قال: "وهذا ليس بصحيح : لأن ما له تأثير، فيه تأثير واحتراز، فلوجـود الشـرطين جُعل علة، وما ذكر للاحتراز فقد فُقِدَ فيه أحد الشرطين فلا يعتد به"[3].

والذي أراه هو أنه لا فائدة من إلحاق الوصف بالعلـة وذلـك كـون العلـة متحصلة سواء أذكر الوصف، أم لا، ولا يعني ذلك الأخذ على من يذكر الوصـف، وإنما في اعتباره جزءاً من التعليل وجب ذكره.

([1]) الأنباري: لمع الأدلة، ص126.

([2]) الأنباري: لمع الأدلة، ص126.

([3]) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.

وبعد، هذه هي شروط العلة عند الأنباري في كتابه لمع الأدلة، حيث ذكرها مختصرة ولم يسهب في الحديث عنها، وقد ذهب بها مذهب أهل الفقه في التقسيم وأهل الكلام في التعبير والاستدلال، واللافت للنظر أن الأنباري لم يزاوج بين العلة القياسية والعلل الجدلية في كتابيه الإنصاف وأسرار العربية، مما يدل على أن الجانب النظري (العلة القياسية) بعيد كل البعد عن الجانب العملي (العلة الجدلية).

ويبدو لي أن أسبقية الأنباري في الكتابة في أصول النحو؛ أبعدته عن الإسهاب في الحديث والتطويل عن العلة القياسية ؛ وذلك أنها مقيسة على علل الفقه من باب وهي علل ناضجة لدى الفقهاء في ذلك العصر، و قلة الاهتمام من قبل اللغويين بهذه العلل إلا من قبل الطلبة الذين تخصصوا في هذا العلم، حيث كانت العلة واضحة لديهم لا تحتاج إلى كثير تفسير من باب آخر؛ ولذلك جاء حديثه عنها مختصراً.

2.3 الأصول والمقاييس التي اعتمدها الأنباري في تعليله للأحكام النحوية :

اتخذ الاختلاف في التعليل بين النحاة صورة صراع ذهني عنيف كثرت فيه الآراء، وتعارضت حسب اجتهاد كل منهم وما يتفتق عنه ذهنه من أفكار وسعة حيلة، وقد أشرت سابقا إلى أن التعليل جهد عقلي يخضع لمهارة وسعة إطلاع المعلل من النحاة، وأنه دليل على القوة الذهنية للمعلل أكثر منه وصفا للظواهر اللغوية ، ولم يختلف النحاة في الظواهر اللغوية اختلافهم في التعليل، فالكل مجمع على مكونات اللغة الأولية من اسم، وفعل، وحرف، والكل متفق على وجوب رفع المبتدأ مثلاً، ولكنهم اختلفوا في عامل الرفع فيه، أي أن الاختلاف كان في تفسير هذه الظواهر؛ وذلك لأن القواعد الأساسية للغة تخضع لأُسس، و قواعد موضوعية استمدها النحاة من المصادر الأساسية للغة (الوصفية)، وعليه فلا مجال للخلاف أو الاختلاف فيه ، أما الجانب التعليلي، أو التفسيري فهو خاضع لنظريات، وأصول اخترعها النحاة أنفسهم من غير أن يجمعوا عليها (المعيارية)، وهذا تماما ما حصل في موضوع العلة و التعليل . ولكن يبقى لنا أن نتساءل عن مدى، أو أهمية هذا الاختلاف، وأثره

على مكونات اللغة، سيما وانه يرد في مواضيع ثانوية لا تمت إلـى عمـل اللغـة بشيء، بل هو تفسير مختلف لآلية عمل ما نحن متفقون على عمله.

وإذا جاز لنا أن نقسم تطور اللغة إلى مراحل، فإن العلة والتعليل أولـى بهـذا التقسيم، وقد فعلت ذلك في أثناء حديثي عن نشأة العلة ، وأسـوقه هنـا لارتباطـه بالموضوع الذي سأتحدث عنه، وهي القواعد القياسية عند الأنباري في الإنصـاف؛ وذلك للدلالة على أن المرحلة التي تكلم فيها الأنباري في أصوله كانت المرحلة التي وصل فيها القياس ذروته وبلغ منتهاه، وليس شيء يعرض له، أو يضطر إليـه إلا وهو يحاول به وجهاً ويستخرج له تعليلا ، وهذه الأصول ليست من ابتكار الأنباري ولا من اختراعه، فالقياس متجذر في اللغة تجذر النحو نفسه، وهو عماد من أعمـدة اللغة ونستنتج ذلك من خلال تعريف بعضهم للنحو بأنه"علم مسـتخرج بالمقـاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلـف منها"[1] وما قام به الأنباري هو البناء والتطوير على ما كان موجوداً بالفعـل، إذ إن العلماء قديما قد تكلموا في القياس وقد أشرت في حديثي عن تاريخ العلة أن عبد الله بن إسحاق ت (117 هـ)، هو أول متكلم في القياس النحوي، وممـا يـذكر مـن مقاييسه منع صرف المؤنث عند تسميته بمذكر؛ لأنه حينما انتصب بالتأنيث خـرج عن التذكير كما تخرج النكرة إلى المعرفة "[2] وهو الذي ذكر أن هذه الاسـتنتاجات إنما هي صناعة واجتهاد ذاتي فيما التبس عليهم بقوله : " إنما نفتي فيما استتر علينـا من معاني الشعر وأشكل من غريبه وإعرابه بفتوى اجتهدنا فيها آراءنا "[3]، ثـم رده على يونس بن حبيب عندما سأله عن (السويق) و(الصويق) بقوله:"وما تريد إلـى

---

(1) انظر ابن عصفور، علي بن مؤمن المقرب ج 1 ص45، ت: عبد الستار الجواري، وعبـدالله الجبـوري، مطبعة العاني ، بغداد، 1984م. وأيضاً السيوطي، الاقتراح، ص39 ، والأنباري، لمع الأدلة، ص95.

(2) عبد الرحمان السيد،مدرسة البصرة النحوية، ص 32، دار المعارف بمصر، مطابع سـجل العـرب،ط 1، 1968م

(3) القفطي، محمد أبي الفضل إبراهيم، إنباه الـرواة، ج 2، ص106. ت: ، مطبعـة دار الكتـب المصـرية، القاهرة، 1371هـ - 1952م.

هذا؟ عليك بباب من النحو يطَّرِد وينقاس "[1]؛ ويسير يونس بن حبيب ت (182)هـ بعده على منواله ويأخذ بمقاله، ومما يذكر من مقاييسه إلحاقه الألف الدالة على النسب بالنعت مثل : (يا زيد الظريفاه) قياسا على إلحاقها بالصلة بعد الموصول في مثل: و(لمن حفر بئرٍ زمزماه،)أو قياسا على إلحاقها بـ المضاف إليه مثل: (يا غلام زيداه)"[2].

ويسير بعد ذلك الخليل على نفس الخطى ويلحق به تلميذه سيبويه وكأنما هي خطى رسمت لهم، فقد ورد عن الخليل أنه كان كثيرا ما يلجأ إلى القياس، وهذا ليس بغريب على عالم كالخليل رحمه الله، ومن أمثلة القياس عند الخليل ما يرويه عنه تلميذه في الكتاب :سألت الخليل رحمه الله عن قولهم : اضرب أيهم أفضل، فقال القياس النصب، كما تقول : اضرب الذي أفضل؛ لأن أيّاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)، كما أن (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)" [3]، ومن يطالع كتاب سيبويه يجد فيه الألفاظ التي تدل على القياس مثل : الأصل والقياس كذا، وليس هذا في القياس، وهو القياس الصواب ...الخ من مثل هذه الألفاظ، ومن أقيسته كما أورد عنه السيرافي، وابن يعيش في الفصل بين الثلاثي والرباعي "أن فعال من الثلاثي كثر في كلامهم جداً، واطراد الشيء واستمراره في القياس بكثرته، وإنما يعرف استمرار الشيء واطراده في القياس بكثرته على منهاج واحد؛ فلما كثر ذلك في الثلاثي على المنهاج الذي ذكر جعله أصلاً وقاس عليه "[4] و يروى عن الأخفش الأوسط ت(215هـ) أخذه بالقياس، ومما يروى عنه من القياس أنه قاس وقوع الفعل الماضي حالا من غير اقترانه بـ (قد) قياسا على الفعل الماضي المقترن بـ (قد) أجاز "الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير تقدير قد "[5] مخالفا بذلك

---

(1) القفطي، السابق، ج 2، ص 80. النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الفهرست، ص 63 . ، دار المعرفة، بيروت – لبنان

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص14.

(3) سيبويه، الكتاب، ص398.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص52، أيضاً شرح السيرافي، ج1، ص148

(5) أبوحيان، البحر المحيط، ج 7، ص 493. مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط2، 1411هـ - 1990م.

جمهور البصريين، ثم يأتي بعده المبرد ت (285هـ) وقد مر معنا سابقا أنه شغل في العلل، والقياس إلى حد كبير، ومما يرويه السيوطي عنه من الـ مقاييس الكثيرة وقوع المصدر المنكَّر حالاً قياسا على ما سمع منه فيما هو نوع من عامله ، نحو (جئته مشيا) بمعنى (ماشياً) ويعلل ذلك بقوله :"من المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه، فيكون حالا؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم قتلته صبرا، إ نما تأويلهصابراً، وكذلك جئته مشيا، لأن المعنى : جئته ماشياً، فالتقدير : أمشي مشياً، لأن المجيء على حالات، والمصدر دلّ على فعله في تلك الحال. ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً ، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعياً. قال الله عز وجل[1]: (ثم ادعهن يأتينك سعياً)"[2] .

ويروي عنه السيوطي انفراده بمسائل قياسية مثل : " سمع فرس مقوود، وثوب مصوون، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد"[3]،

ومما تجدر الإشارة إليه أن العلماء وإن اتفقوا على وجود القياس، فقد اختلفوا في المقاييس، أي فيما يقاس عليه، فهناك من يقيس على القليل وجلهم من أتباع المدرسة الكوفية ، وهناك من لا يقيس إلا على الكثير ومثّل هذا الاتجاه أصحاب المدرسة البصرية، مع وجود بعض التداخل من هنا وهناك.

وأما الأنباري فقد كانت أصوله ومقاييسه نابعة من نظريات لغوية، استند عليها في توجيه تعليلاته وأهمها:

القياس :

لم يعد يخفى على أحد اطلع على نتاجات الأنباري اللغوية والنحوية، أنه كان شديد التعلق بالقياس، لدرجة أنه لو أدخله جحر تأويلٍ خربٍ لدخله، وهو يصرح بهذا في كتابه لمع الأدلة ولا ينكره في اعتباره من أن النحو كله قياس ولا يجب

---

(1) سورة البقرة، آية 260.

(2) المبرد، المقتضب، ج3، ص234.

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، 192 ، ت أحمد شمس الدين، دا ر الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1998م. أيضاً المبرد، المقتضب، ج3، ص234،

ه، إنكإلرا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً . ولا حاجة هنا للحديث عن القياس حيث سبق وأن تحدثت عن ذلك في بداية هذا الفصل و هناك الكثير من المعايير التي استند إليها الأنباري في الإنصاف ويمكن ردها إلى القياس.

العامل النحوي [1]

فكرة العامل في النحو قديمة، وقد أكثر النحاة قدماء ومحدثون في شرح جوانب هذه النظرية، وهي محور هام من محاور اللغة العربية التي قامت عليها فكرة النحو، وجعلوا من العامل الأساس في الإعراب؛ لأن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة، وعلى هذا الأساس بنوا عليه الكثير من أبحاث اللغة، حيث اعتبر النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين، تمثلت في فلسفة العامل والعمل، وهذه القواعد أدت إلى كثير من الجدل؛ لأنها لا تطرد على جميع كلام العرب، مما سبب الاضطراب في الحكم عليها، فمنهم من يراها عاملاً قوياً، ومنهم من يراها عاملاً ضعيفاً، ومنهم من يراها إمارة على العمل كالأنباري ، ومنهم من يرى أن فكرة العامل خارجه عن اللغة، وما هي إلا تأثر بعلم المنطق لا يمت إلى النحو، أو اللغة بصلة، كما فعل ابن مضاء في الرد على النحاة، وإبراهيم مصطفى من المحدثين في إحياء النحو.

وقسّم العلماء العامل إلى قسمين، عامل لفظي، كعمل كان وأخواتها أو حروف الجر ...الخ من الأدوات العاملة، والقسم الآخر العامل المعنوي أو التعري من العوامل، وهذا العامل لم يظهر إلا في قضايا محدودة وهي: عامل الرفع في

يظر(2)، الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن سعيد، كتاب أسرار العربية، ص 66-69، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت –لبنان، ط 1، م1995.و إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف، 1959محمد عيد، أصول النحو، ص 235 - 248. وعلي الهروط، نظرية الحرف المختص في النحو العربي و أثرها في التقعيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 1994، ص70 -85أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ص ص118 وما بعدها، دار الثقافة، بيروت – لبنان،1975م.

المبتدأ، وعامل الرفع في الفعل المضارع، فالذي عليه البصريون أن العامل يؤثر تأثيرا حقيقيا، وهذا مذهب سيبويه و أصحاب المذهب البصري، إلا أن الأنباري يخالفهم في هذه المسألة ويذهب إلى أن هذه العوامل هي أمارات وعلامات؛ وذلك بناءً على أصل عنده وهو أن المعدوم لا يكون عاملا، وهذه المسألة من المسائل القليلة التي خالف فيها الأنباري البصريين بالإنصاف، وقد بنى على فكرة العامل الأصول الكثيرة في مناقشاته في الإنصاف كما سنعرض لها-إن شاء الله - في القادم من هذا الفصل من الدراسة.

الحذف.

الحذف ظاهرة لغوية قديمة ، ولا نجد نحوياً، أو لغوياً أياً كان ينكر هذه الظاهرة؛ وذلك أنها عمت جميع أبواب النحو ، وبدت في جميع أبوابه، حتى عقد لها العلماء فصولاً في كتبهم ، لا بل إن ابن جنيّ يرى الحذف من شجاعة العربية ، وسرى الحذف إلى جميع أبواب العربية حيث "حذفت العرب الجملة ، والمفرد، والحرف، والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، و إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[1]

والحذف لا يأتي اعتباطاً، إنما هو مشروط بشروط ثمانية ذكرها ابن هشام في المغني[2]، ويعتمد الحذف أكثر ما يعتمد على التأويل ، وليس غريباً على عالم كالأنباري أن يعالج هذه القضية، ويحاجج بها حيث وضع لها أصولاً كما فعل في الإنصاف في القواعد القياسية التي حاجج بها ومردُّها إلى الحذف.

الحمل على المعنى

الحمل على المعنى قضية شائكة ومتشبعة، والكلام عنها كصعوبة الكلام فيها، ولم أجد خلال بحثي في الموضوع، من تجرأ وتحدث عنها بشكل مستقل، غير ابن جني، حيث بدأ كلامه محذراً ومنبها أكثر منه معلماً حيث قال" اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة

---

(1) ابن جني، الخصائص، ص362.

(2) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص603 وما بعدها.

والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً "[1]وهذه الأمور التي عددها ابن جني ترد في باب البلاغة، ومحور هذه القضية يدور على الخلاف بين اللفظ والمعنى، إذ كما يبدو من الكلام السابق، أن التغاير بين اللفظ والمعنى هو فرع من فروع اللغة" والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا "[2] ، ولكنه جاء ليؤدي غرضاً، فلا بد من التوفيق بين الملفوظ والمقصود، وقد أكد ابن جني على ذلك، وهو الذي حذر من أن يتناوله أياً كان بلا ضوابط حيث قال "هذا الموضوع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة"[3]، وقد تناول الأنباري هذه القضية في ثنايا الإنصاف و أسرار العربية، و لم يفرد لها أبحاثا خاصة بل جاء حديثه عنها في معرض مناقشاته، وخاصة في الإنصاف كما سيظهر في الأصول والقواعد القياسية، التي نحن بصددها في هذا الفصل.

أما أصوله التي ناظر بها فهي:

أنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره:

وقد رد به على الكوفيين في عدم جواز تقدم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشرط في استدلالهم بقول الشاعر:

فلم أَرْقِه إنْ يَنْجُ منهَا

قال: "لا حجة لهم فيه؛ لأن قوله " فلم أرْقِهِ" دليل على جواب الشرط ؛ لأن لم أفعل نفي لـ"فعلت"وفعلت تنوب مناب جاب الشرط المحذوف ... فكما جاز أن يجعل "فعلت" دليلا على جواب الشرط المحذوف ، فكذلك يجوز أن يجعل نفيها الذي هو لم أفعل دليلا على جوابه؛ **لأنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره**، ألا ترى أنهم قالوا "امرأة عدُوَّةٌ" كما قالوا "صديقة" وقالوا "مِلْحَفَةٌ جديدة" كما قالوا "عتيقةٌ" وقالوا "جوعان" كما قالوا "شبعان" وقالوا "عَلِمَ" كما قالوا "جَهِلَ"[4].

(1) ابن جني ، الخصائص، ج2، ص413.
(2) السابق، نفس الصفحة.
(3) السابق، نفس الصفحة.
(1) الأنباري: الإنصاف: ج2 ، ص628

الشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله:

وقد استدل به في معرض رده على الكوفيين في مسألة أفعل التعجب اسم هو أم فعل في استشهادهم بتصحيح عينه في مثل "ما أقومه" ، و "ما أبيعه" ؟ قال:"وأما قولهم : الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في :"ما أقومه، وما أبيعه " التصحيح حصل من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب "أفعل" الذي للمفاضلة ، فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، **والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله** ، ألا ترى أن الأسماء التي لا تتصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء؛ فكذلك ها هنا : تصحيح العين في نحو "ما أقومه" ، و"ما أبيعه" لا يخرجه عن أن يكون فعلاً"[1].

ليس من شرط القياس أن يكون المقيس عليه مساوياً للمقيس في جميع أحكامه :

وقد رد به على البصريين في اعتبارهم أن (ليس) تخالف (ما) قال: " وقولهم: إن "ليس" تخالف "ما": لأنه يجوز تقديم خبر "ليس" على اسمها، بخلاف "ما" قلنا: **ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه** بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامها"[2].

إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين :

وقد ساقه في مقارنته بين "ليس"، و"ما" النافية قال:"ووجه الشبه بينها وبين "ليس"من وجهين: أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ "ليس" تدخل على المبتدأ والخبر والثاني : أنها تنفي ما في الحال كما أن "ليس"تنفي ما في الحال . ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول "الباء"في خبرها كما تدخل في خبر "ليس"، فإذا ثبت أنها قد أشبهت " ليس" من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه؛ **لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين** . ألا ترى أنّ ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك ها

---

(1) الأنباري: الإنصاف: ج1، ص144

(2) الأنباري: السابق: ج1 ،ص164

هنا. لمّا أشبهت "ما" " ليس" من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كـــ"ليس" على ما بيننا(1).

الفروع تنحط عن درجة الأصول:

وقد احتج به على جواز إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله في مثل :عمروٌ زيدٌ ضاربه هو . قال:" الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هوله أنا أجمعنا على أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو ضارب وقاتل والصفة المشبهة به نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك،فإذا ثبت أنّ اسم الفاعل فرع ع لى الفعل فلا شك أنّ المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء . فلو قلنا أنه يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له . وإذا جرى على غير من هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز **لأنّ الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول** ، فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ليقع الفرق بين الأصل والفرع."(2).

قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل:

وقد استدل به في أصل الاشتقاق مؤيدا البصريين في أن المصدر هو الأصل قال:" وأما قولهم:" أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها" ، قلنا:خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه؛ لأنه **قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل** ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا ألا ترى أنهم قالوا : "طيرٌ عباديد" أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل . ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع. وكذلك أيضاً قالوا : طيراً أبابيل. قال

---

(3) الأنباري: السابق: ج1 ،ص166

1 الأنباري: الإنصاف:ج1، ص60

الله تعالى: وأرسل عليهم طيراً أبابيل [1] أي جماعات متفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين"[2].

ليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه:

وقد رد به على الكوفيين في استشهادهم بـ" هذا جحر ضبٍ خربٍ " في العطف على الجوار قال :وقولهم"جحر ضبٍ خربٍ" محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه؛ **لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه**. ألا ترى أنّ اللحياني حكى أنّ من العرب من يجزم بـ"لن" وينصب بـ"لم" إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها"[3].

ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه:

وقد رد فيه على استشهاد الكوفيين على جواز تقدم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشرط في استشهادهم بـ قول الشاعر :

إنك إن يُصرع أخوك تصرع

قال:"فلا حجة لهم فيه ; لأنه إنما نوى به التقديم وجعله خبراً لـ" إنّ" لأجل ضرورة الشعر، **وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه**"[4].

ما ليس بمقيس يفتقر إلى توقيف عن العرب:

وقد استشهد بها في إثبات الناصب للفعل المضارع بعد"لكي" قال:"إظهار "أن" بعد"لكي" لا يخلو: إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار، وإما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة . بطل أن يقال إنّها كانت مقدرة" لأن " لكي " تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير "أن" ولو كانت تعمل بتقدير "أن" لكان ينبغي إذا ظهرت أن يكون العمل لـ"أن" دونها، فلما أضيف العمل إليها دلّ على أنها العامل بنفسها لا بتقدير "أن"وبطل أن يقال : أنها

---

[1] الفيل : آية 3

[2] الأنباري: الإنصاف: ج1، ص241

[3] الأنباري: الإنصاف: ج2، ص615

[4] الأنباري: السابق: ج2، ص628

تكون مزيدة ابتلأن ذلك **ليس بمقيس فيفتقر إلى توقيف عن العـرب** ، ولـم يثبت عنها في ذلك شيء فوجب أن لا يجوز ذلك"[1].

الأسماء الأعلام كثيراً ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام:

وقد رد به على الكوفيين في عدم جواز عمل حرف القسم محذوفاً بغيـر عوض حيث أجاز الكوفيون ذلك قال : **" لأن الأسماء الأعلام كثيـراً مـا يعـدل ببعضها عن قياس الكلام** ألا ترى أنهم قالوا : "موجب" و "مورق" ففتحوا العـين وقياسها أن ت كسر وكذلك قالوا "حيوة" بالواو وإن كان قياسها أن تكـون باليـاء وكذلك قالوا: مزيد ومكوزة ومدين وإن كان القياس أن يعلّوا لأن ما كـان مـن الأسماء على مفعل أو مفعل فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل وفصل الميم لـه من أمثلته. ولذلك قالوا: "محبب" بغير إدغام وإن كان القيا س الإدغـام وكـذلك قالوا الحجاج والحجاج بإمالة الألف وان كان قياسها أن لا تمال ، موضع علـى غير حالة في سائر الكلام إما لكثرة الاستعمال أو تنبيه علـى أصـل أو غيـر ذلك"(2).

قد يتفق الحرفان في المعنى وان اختلفا في العمل.

وقد رد به على الكوفيين في رد قولهم بأن لام ا لتعليل هي الناصبة للفعل لأنها قامت مقام "كي" و "كي" تنصب فكذلك ما قام مقامها . قال: " وقولهم : " أنها تشتمل على معنى كي " قلنا: كما أنها تشتمل على معنى "كي" إذا كانت ناصـبة فكذلك تشتمل على معنى "كي" إذا كانت جارة ، فإنه لا فرق بين "كي" الناصـبة وكي الجارة في ا لمعنى على أنّ كونها في معنى "كي" الناصبة لا يخرجها عـن كونها حرف جر، فإنه **قد يتفق الحرفان في المعنى وان اختلفا في العمـل** . ألا ترى أنّ اللام في قولك "جئت لأكرمك" بمعنى "كي" في قولك: "جئت كي أكرمك" و "لكي أكرمك"، إن كانت اللام حرف جر وكي حرف نصب ولم تخرج بذا ك عن كونها حرف جر فكذلك هاهنا "(3).

---

[1] الأنباري: السابق: ج2، ص582

[2] الأنباري: الإنصاف: ج1، ص397

[3] الأنباري: السابق: ج2، ص577

الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع:

وقد استدل به على فساد رأي الكوفيين بأنّ علامة التأنيث إنما حذفت من اسم الفاعل المختص بالمؤنث نحو طالق ، وطامث، وحائض، وحامل لاختصاص المؤنث به قال : " والوجه الثالث :هو أنه لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ، فيقال:المرأة طلقوطمث وحاض وحمل كما يقال : طالق، وطامث، وحائض، وحامل، فلمّا لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دلّ على أنه تعليل فاسد . ولا يلزم هذا على قول من حله على المعنى كأنه قال : " انسان حائض" **لأنّ الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع** والتعليل بالاختصاص ليس باتساع فينبغي ألا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضا على قول من حمله على النسب بوجه ما "[1].

ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وقد رد به على أبي إسحاق الزجاج من أنّ المفعول معه منصوب بتقدير عامل والتقدير ولابس الخشبة قال :" وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير " ولابس الخشبة" لأن الفعل لا يعمل في المفعول و بينهما الواو. قلنا: هذا باطل... ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأنّ ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير **وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير** "[2].

التغيير يؤنس بالتغيير:

وقد استدل به على جواز ترخيم المنادى المفرد فقط دون غيره من الأسماء . قال:" وأما شرط كونه مفرداً فظاهراً أيضاً؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ويغيره عما كان عليه من قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم؛ لأنه تغيير،

[1] الأنباري: الإنصاف: ج2، ص781

[2] الأنباري: السابق: ج1، ص249

والتغيير يؤنس بالتغيير؛ فأما ما كان مضافاً فإنّ النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء"[1].

ما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير:

وقد استدل به على أن حركات البناء هي الأصل وحركات الإعراب فرع عليها قال: "وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل، وحركات الإعراب فرع عليها، لأنّ حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات الإعراب تزول وتتغير **وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير** "[2].

الأصل في الأسماء ألاّ تعمل:

وقد احتج به على أنّ الفعل هو الناصب للمفعول دون الفاعل وذلك لأنّ الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل قال: " إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، **والأصل في الأسماء ألا تعمل** وهو باق على أصله في الاسمية؛ فوجب ألا يكون له تأثير في العمل"[3].

رتبة العامل قبل رتبة المعمول:

وقد استدل به على أن المصدر فرع على الفعل قال: " ألا ترى أنك تقول: "ضربت ضرباً" فتنصب "ضرباً" بـ"ضربت"، فوجب أن يكون فرعا له; **لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول**؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل"[4].

لا يقع المعمول إلاّ حيث يقع العامل.

وقد أورده للتدليل على جواز تقدم الخبر على المبتدأ مستدلا بقول الشماخ:

كِلَا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصلُ أَرْوَى ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ

---

(1) الأنباري: السابق: ج1، ص350

(2) الأنباري: أسرار العربية، ص20

(3) الأنباري: الإنصاف. ج1، ص80.

(4) الأنباري: الإنصاف: ج1، ص236 .

قال: "وَجْه الدلالة من هذا البيت هو أنّ قوله : " وَصْلُ أَرْوَى " مبتدأ، وظنون خبره، و"كلا يومي طُوَالَةَ" ظرف يتعلق بـ "ظنون" الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ; فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه و إلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ; **لأنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل"**[1].

إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له:

وقد استشهد به في الرد على القائلين بأنّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر كلاهما وقال: "من ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : وجدنا الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ ; فوجب أن يكونا هما العاملين فيه . غير أنّ هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين ، إلا أنه لا يخلو من ضعف وذلك لأنّ المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير **فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"**[2].

الجمع في باب العمل أضعف من مفرده :

أورد هذا الأصل على لسان الكوفيين وقد ذكروه في معرض التدليل على أنّ أفعل التفضيل قد ينصب النكرة والمعرفة وتعليقاً على هذا البيت:

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بغزارة الشعر الرقابا

قالوا: "فنصب الرقاب بالشعر وهو جمع أشعر . **ولا خلاف أنّ الجمع في باب العمل أضعف من واحده** ; لأنّ الجمع يباعده من مشابهة الفعل ; لأنّ الفعل لا يجمع وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل وإذا عمل جمع أفعل مع بعده عن العمل ، فالواحد أولى أن يعمل"[3].

الحروف إذا كانت مختصة وجب أن تكون عاملة :

(1) الأنباري: الإنصاف: ج1، ص67.

(2) الأنباري: السابق: ج1، ص46.

3 الأنباري: السابق: ج1، ص133

وقد أورده في الرد على عدم عمل "ما" النافية في لغة تميم قياسا على حروف الجر عند الكوفيين قال " إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس في "ما" ألا تكون عاملة البتة ; **لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا"**[1].

لا يعمل في اسم واحد عاملان :

وتقدهاسبه على عدم جواز العطف على اسم إنّ قبل تمام الخبر قال : "الدليل على أنّ ذلك لا يجوز أنك إذا قلت : "إنك وزيد قائمان"، وجب أن يكون "زيد" مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر "زيد" وتكون "إنّ" عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد ; فلو قلنا أنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر **لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال"**[2].

إذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً .

وقد استدل به على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها قال : وأما القياس فلأن العامل فيه متصرف وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم:" عمراً ضرب زيد" يدل على أن الحال تشبه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه"[3].أي أننا نستطيع أن نقول ضاحكا جاء زيد .

المعدوم لا يكون عاملاً:

وقد استدل به في الرد على قول ثعلب بأنّ الظرف الواقع خبراً ينتصب بفعل محذوف غير مقدر . فأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب : " أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر " إلى آخر ما قرره ففاسد أيضاً ; وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً، والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهراً موجوداً أو مقدراً في حكم الموجود . فأما إذا لم يكن مظهراً موجوداً ولا مقدراً في حكم الموجود كان معدوماً من كل وجه، **والمعدوم لا يكون عاملاً"**[4].

---

[1] الأنباري: السابق: ج1، ص165

[2] الأنباري: الإنصاف: ج1، ص187

[3] الأنباري: السابق: ج1، ص251 ، وأسرار العربية ص191

[4] الأنباري: السابق: ج1، ص247

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير:

وقد استدل به في إثبات أصل الاسم ، على أن لفظ اسم" مشتق من السمو لا من الوسم قال :" القياس فيما حذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره . والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره . فلما وجدنا في أول اسم همزة التعويض علمنا أنه محذوف الفاء ; لأنّ حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير فدلّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم"[1].

التصغير يرد الأشياء إلى أصولها :

وقد استدل به على أنّ لفظ "اسم" مشتق من السمو لا من الوسم قال ": إنّك تقول في تصغيره " سُمَيٌّ " ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره "وُسَيْمٌ " كما يجب أن تقول في تصغير "زِنَةٍ" و " زُيَيْنَةٍ " وفي تصغير " عِدة":"وُعَيْدَةٍ" **لأنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها**"[2].

إنّ الحروف إذا ركبت يتغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب وحدث لها بالتركيب حكم آخر :

وقد ذكره في معرض رده على القائلين بأن الفعل بعد "إلا"، و رد قول الفراء من أن " إلا" مكونة من " إنّ و لا" قال :وأما قول الفراء بأن"إلا" مركبة من "إنّ و لا" فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك ، فنقول : **الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب**، ألا ترى أنّ"لو" حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا ركب مع"ما" تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى "هلاّ" وكذلك أيضاً إذا ركبت مع"لا" كقوله:" لو لا الكمي المقنعا" وما أشبه ذلك"[3].

---

[1] الأنباري: الأنصاف: ج1، ص10

[2] الأنباري: السابق: ج1 ، ص 13

[3] الأنباري: أسرار العربية: ص 204 - 205

لا يجمع بين تعريفين :

وقد استدل به على عدم جواز نداء الاسم المحلّى بـ"ال" على اعتبار أن النداء يفيد التعريف قال "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأنّ الألف واللام تفيد التعريف، و"يا" تفيد التعريف وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان؛ ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو : "يا زيد" بل يعرى عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء؛ لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وإذا لم يجز الجمع بين تعريف ا لنداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى"[1].

حذف الفضلة أولى:

وقد استدل به حذف الضمير المنصوب المتصل بعد الاسم الموصول في قوله تعالى ﴿أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾[2]؟ قال : لأنّ العائد ضمير المنصوب المتصل والضمير المتصل يجوز حذفه لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان **حذف المفعول أولى لأنّ المفعول فضلة** بخلاف غيره من هذه الأشياء"[3].

حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى:

وقد علل به حذف الياء من الاسم المنقوص إذا كان نكرة بدلا من التنوين في مثل هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ قال : "والأصل هذا قاضي ومررت بقاضي إلا أنهم استثقلوا الضمّة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، و كان حذف الياء أولى من حذف التنوين؛ لأنّ التنوين دخل لمعنى وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما، **كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى**"[4].

---

[1] الأنباري: الإنصاف: ج1، ص337

2 الفرقان : آية 141

3 الأنباري: أسرار العربية: ص 38

4 الأنباري: أسرار العربية ص37 -38

قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة علـــى المحـــذوف لعلم المخاطب :

وقد رد به على الكوفيين في مسألة التنازع بين العاملين إذ إنهم أعملوا الفعل الأول قال :"وأما قولهم:"أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر " قلنا: إنما جوزنا هاهنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ **لأنهم قد يستغنون بــبعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ د لالة على المحذوف لعلم المخاطب** ، قال الله تعالى﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والــذاكرات﴾[1] فلــم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ولعلــم المخاطــب أنّ الثاني دخل في حكم الأول"[2].

الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره لضعفه :

وقد علل به سبب حذف آخر الخماسي عند جمعه في مثل سفرجل وســفارج قال:"إنما وجب حذف آخر حروفه لطوله، ولو أتي به على الأصل لكان مســتثقلاً؛ فحذف طلباً للخفة وكان أولى بالحذف لأنه أضعف حروف الكلمة؛ **لأنّ الحذف فــي آخر الكلمة أكثر من غيره**"[3].

المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود .

وقد استدل به على أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف. قال:" إنّ حذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأنّ ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم فإنه ليس في كلامهــم حــرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد، **فالمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود**"[4].

---

1 الأحزاب : آية 35

2 الأنباري: الإنصاف:ج1، ص93

3 الأنباري: أسرار العربية: ص 359

4 الأنباري: الإنصاف: ج2، ص 647.

الأصل في الأسماء الإعراب

وقد استدل به في تعليل إعراب "أيّ" قال: "أنهم أبقوها على الأصل في الإعراب، تنبيها على أن **الأصل في الأسماء الإعراب**"[1].

الأصل في الأفعال البناء

وقد علل به بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد قال : "كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد ، وضمير جماعة النسوة، تنبيها على أن **الأصل في الأفعال البناء**"[2].

الحذف إنما يكون في الأسماء:

وقد استدل به على اسمية "مذ" وحرفية "منذ" قال: "إنما قلنا إن الأغلب على مذ الاسمية ، و على حرفية "منذ" ؛ لأن " مذ " دخلها الحذف ، والأصل فيها " منذ " فحذف النون منها، **والحذف إنما يكون في الأسماء**"[3].

ما يستغني بنفسه أولى بأن يكون أصل:

وقد استدل به في معرض رده على الكوفيين في أن المصدر هو الأصل وليس الفعل قال: " الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ،والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ،وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، **وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره**"[4].

ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقد إلى تقدير:

وقد رد به قول الزجاج من أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل قال : "وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : " ولابس الخشبة"؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول و بينهما الواو . قلناهذا باطل؛ لأن الفعل يـ عمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف ، عمل مع

1 الأنباري: أسرار العربية ، ص384.
2 الأنباري: السابق ، نفس الصفحة .
3 الأنباري: أسرار العربية ، ص272.
4 الأنباري: الإنصاف: ج1، ص237.

وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه وقد بينـــا أن الفعـــل قـــد تعلـــق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمـل سببا في عدمه ؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه؛ لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقـــدير ، **وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير** ."[1].

الكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين:

وقد رد به على الزجاج والكوفيين من أن الفعل بعد إلا منصوب بها مع تقدير فعل قال:" أنا إذا أعملنا معنى " إلا" كان الكلام جملة واحدة ، **والكلام متى كان جملـــة واحدة ، كان أولى من تقدير جملتين**"[2].

وبعد فهذه التعليلا ت والأقيسة التي استند عليها الأنباري في تعليلاته ، ورد بها على مخالفيه.

والتساؤل الذي قد يدور في أذهاننا : هل كل ما ذهب إليـــه الأنبـــاري مـــن تعليلات وعلل مُسَلَّمٌ به، أو إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليه في تفســـير ظـــواهر النحو المختلفة؟

لا شك أن الإجابة على هذا التسـاؤل تتطلب منا أن نتفق على أن اللغة قابلـــة للتفسير، ولعلي أجد نفسي مختلفا مع رأي السيوطي الـــذي ذهـــب إلـــى أنـــه" إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلت العوام من أن علل الـنحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعـــة للوجـــود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق" [3] وما أعتقده في هذا أن العلل جـــاءت تابعـــة للأحكام النحوية وليست موجدة لها على عكس ما ذهب إليه السيوطي، والسؤال الذي يدور في الذهن هو نفس السؤال الـذي سبق وطرح على الخليل، هل عرفت العرب

---

[1] الأنباري: الإنصاف: ج1، ص249.

[2] الأنباري: أسرار العربية: ص204

(1) السيوطي، الاقتراح، ص46.

قديما العلل؟ والجواب كذلك كما أجاب الخليل من أنه اعتل بما بدا له مـن حكمـة بانيها، فالحكمة مستنبطة من قبل الناظر لا الواضع، كذلك العلـل فـي رأي هـي مستنبطة من قبل المعلل لا واضع اللغة، على افتراض أن اللغة موضوعة.

3.3 العلل الجدلية:

هي العلل التي اصطلح على تسميتها بمسميات عدة منهـا الأول، والثـواني، والثوالث. ومنها الجدلية العقلية والكلامية، والجامع فيما بينها أنها خاضعة لسـلطان العقل وعلم الجدل، وهي علل غير منضبطة، وتشاعيبها كثيرة، وقـد أكثـر منهـا الأنباري في كتابه أسرار العرب ية، وذهب فيها إلى حد القبول أحياناً والرفض أحياناً أخرى، وهذه العلل التي علل بها الأنباري آراءه، وسدد بها تعليلاته لما ذهب إليـه من تفسير لغوي في أسرار العربية والإنصاف . هي دليل على التأثر الصارخ للنحو بالفلسفة،ذلك أنه لما اختلطت الثقافة الأجنبية بالثقاف ة العربيـة، وتـرجم منطـق أرسطو تأثر النحاة بمبدأ العلية الذي كثيرا ما كان يعتمد عليه أرسطو ، وحـاولوا أن يجعلوا لكل حكم علة ولكل قاعدة علة ، ولا عجب فإن هـذه النظـرة إلـى العلـة وإقحامها قي كل ضرب من ضروب الكلام ، وفي كل أسلوب من أساليب العربيـة جدير بأن ينوع العلل عندهم ويجعلها كثيرة الأقسام، متعددة الفروع"[1] .

واستفحلت العلة في الدراسة النحوية ، ولم تقتصر على هـذه الأقسـام التـي تعددت وإنما بدأت تتجه اتجاها فلسفيا منطقيا، فهناك من المسائل النحوية ما ذكر لها النحويون عللا مختلفة، بل جعلوا لبعض المسائل عللاً : أول،وثوان، وثوالث ، ولهذا كانت اختلافات النحويين التي تطورت إلى مدارس ، في بعضـها مرجعهـا إلـى العلة ،وكانت كل نظرة تنبعث من زاوية معينة مما نوع النحو ،وجعـل الدراسـات النحوية من اشق ألوان الدراسات؛ وهذا ناتج عن تأثر العلل النحوية بالعلل الفقهيـة الأصولية، روى السيوطي في كتابه الاقتراح : أن ابن جنّـي قـال : إن أصـحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن ، وجمعوها منه بالملاطفة والرفـق وتـأثر العلل النحوية بالعلل الأصولية، لا يعني عدم تأثرها بالمنطق، حيث لعب العقل دورا

(1) محمد عيد، أصول النحو، ص129.

كبيرا في تلك الفترة في توجيه معالم اللغة متأثرا بقوانين وقواعد أرسطو الفلسفية وخاصة قانون العلية[1].

وكان الأنباري مغرما بالعلل ويدافع عنها ويذود عن حماها، و أخضع لها قواعد النحو وأحالها إليها، وكتابه أسرار العربية شاهد على ذلك ، حتى وصل بها حد التعقيد الفلسفي، والمنطقي مما صعب النحو على مريديه، وجعل منه فلسفة لا نحواً، وهذا ما ينطبق تماما على العلة الثالثة، وإذا كان ابن جني قد عاب على من جعل للعلة علة، وهذا رأى ابن السراج من قبله، كما يذكر في خصائصه عن رفع الفاعل قال -يعني ابن السراج - :"فإذا سألنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة . وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه – والكلام لابن جني - أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير، وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل؟ قال لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال : في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد ، إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عنه قوله : إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه ..فالعلة في الحقيقة عند أهل النظر لا تكون معلولة . [2] ولكن الأنباري في سلوكه أسرار العربية هذا المسلك يخالف ابن جني في تعليله للعلة، لا بل لعلة علة العلة، وهكذا مها علت، حتى يقصر به التأويل، أو يقعد به العقل عن التقدير، دونما ضابط يضبطه، أو رادع يردعه، وكان كمن يغرف من بحر، ولقد تتبعت علله في أسرار العربية، وأجهدت في استخراجها أيما إجهاد وكنت وكأنما أنحت في صخر، وما تناولي لها إلا كناطح صخرة ليوهنها، وأوهى قرنه الوعل، وقد وجدتها كالآتي:

1. علة التشبيه:

(1) ينظر السيوطي، الاقتراح ، ص 86. أيضاً علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص118 وما بعدها. و محمد عيد، أصول النحو، ص129 وما بعدها

(2) ابن جني، الخصائص، ص174.

ومن أمثلتها تعليل زيادة النون من أحرف المضارعة (أنيت) مع الفعل المضارع حيث قال:

"وأما النون فإنما زيدت لأنها **تشبه** حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيدَين، والزيدِين"[1].

كما علل بها عمل ظل وليس وما زال وما فتئ الناقصة في باب كان وأخواتها "فإن قيل لِمَ رفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل : **تشبيها** بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم **تشبيها** له بالفاعل، ونصبت الخبر **تشبيها** له بالمفعول"[2] .

وكذلك علل بها عدم تقدم أسماء الأفعال الناقصة عليها تشبيها بعدم تقدم الاسم على الفعل قال:

"فإن قيل فلم لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأن أسماءها **مشبّهة** بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان **مشبّها** به، وجاز تقديم أخبارها عليها لأنها **مشبّهة** بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل"[3].

2. علة نقيض:

ومن أمثلتها تعليل سبب بناء كم على السكون قال:

إن قال قائل : لم بنيت كمعلى السكون؟ قيل : إنما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي **نقيضة** "رب" لأن "رب" للتقليل، و "كم" للتكثير، وهم يحملون الشيء على **ضده كما** يحملونه على نظيره، فبنيت "كم" حملا على "رب"[4] والضد هنا تعني النقيض".

كما علل بها سبب الجزم (بلا) الناهية قال:

---

[1] الأنباري: أسرار العربية، ص23.

[2] لأنباري: السابق، ص138.

[3] الأنباري: السابق، ص138- 139.

[4] الأنباري: أسرار العربية، ص214.

"فأما "لا" في النهي، فإنما وجب أن تجزم حملا على الأمر، لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على **ضده** كما يحملونه على نظيره، ولما كان الأمر مبنيا على الوقف، وقد حمل النهي عليه، جعل النهي نظيرا له في اللفظ، وإن كان أحدهما جزما، والآخر وقفا على ما بيّنا، فلهذا وجب أن تعمل الجزم"[1].

3. علة نظير:

ومن أمثلتها تعليل جواز القول بـ"هذا عِدُلْ" بضم الدال، و "مررت بالبُسِر" بكسر السين في الوقف، وهي ما تعرف بالاتباع والمقصود بالاتباع هنا هو: أن تحرك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكنا حركة الحرف الأخير مع تسكين الحرف الأخير نحو هذا بَكُرْ حيث قال:

"وقالوا:"هذا عِدِلْ" بكسر الدال، لأن له **نظيرفي** كلامهم، نحو: "إبل، وإطل"، ولم يقولوا: "مررت بالبُسِر" بكر السين لأنه ليس في الأسماء شيء على وزن "فُعِلْ" إلا "دُئِلْ" وهو اسم دويبة أو "رُئِمْ" وهو اسم للسنة، وهما فعلان نقلا إلى الاسمية، وحكى بعضهم "وُعِلْ" فلما كان ذلك يؤدي إلى إثبات ما لا **نظير** له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى الضم، فقالوا: "مررت بالبُسُر" لأن له **نظيرا** في كلامهم نحو: طُنُب، وحُرُض"[2].

كما علل بها إعراب أيّ الموصولية، حيث قال عن سبب إعراب أي دون سائر أخواتها قال:

"أنهم حملوها على **نظيرها** ونقيضها، **فنظيرها** جزء، ونقيضها كل، وهما معربان، فكانت معربة"[3].

4. علة أولى:

ومن أمثلتها تعليل حذف الضمير المنصوب المتصل قال:

"فإن قيل: فلمحذف في قوله تعالى ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[1]؟ قيل: لأن العائد ضمير المنصوب المتصل وضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لأنه صار

---

[1] الأنباري: السابق، ص334.

[2] الأنباري: أسرار العربية، ص416-417.

[3] الأنباري: السابق، ص384.

الاسم الموصول، والفعل والفاعل، والمفعول بمنزلة شيء واحد، فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد، طلبوا لها التخفيف، وكان حذف المفعول أولى"[2].

كما علل بها عدم إعمال حروف الجزم مع الحذف قال:

"والذي يدل على ذلك صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف، فحروف الجزم أولى، وأما البيت الذي أنشدوه، (وهو قوله):

محمد تفدِ نفسك كلُ نفس

فقد أنكر أبو العباس المبرد، ولو سلمنا صحته، فنقول، قوله:

تفدِ نفسك كل نفس

لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة، وإنما حذفت الياء للضرورة الشعرية"[3].

5. علة زوال مشابهة:

وقد علل بها عدم إعمال ما الحجازية إذا انتقض خبرها بـــ"إلا" قال:

"فإن قيل فلم بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا؟ قيل: لأن "ما" إنما عملت لأنها أشبهت "ليس" من جهة المعنى وهو النفي، و "إلا" تبطل معنى النفي فتزول المشابهة، **وإذا زالت المشابهة** وجب ألا تعمل"[4].

6. علة استثقال:

ومن أمثلتها تعليل حذف الياء من الاسم المنقوص حين يأتي نكرة قال:

"تقول: هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ " والأصل: هذا قاضـــيٌ، ومـــررت بقاضيٍ، إلا أنهم **استثقلوا** الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكناً؛ فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين"[5].

كما علل بها حذف "الواو" و "الياء" من (يد، وغد، ودم)؛ **لاستثقال** الحركـــات عليها، لأن الأصل فيها "يَدَيُ، وغَدَوُ، ودَمَوٌ"[6].

([1]) سورة الفرقان (آية: 41).
([2]) الأنباري: أسرار العربية، ص381.
([3]) الأنباري: السابق، ص321.
([4]) الأنباري: أسرار العربية، ص145.
([5]) الأنباري: السابق، ص37.
([6])الأنباري: السابق، ص237.

7. علة استخفاف أو خفة :

ومن أمثلتها تعليل إبدال التنوين ألفاً في حالة النصب دون تنوين الضم، أو الكسر، أي تنوين العوض قال:

"فإن قيل فلم أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب، ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال الرفع، ولا ياء في حال الجر؟ قيل لوجهين : (أحدهما) إنما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب **لخفة** الفتحة، بخلاف الرفع والجر، فإن الضمة والكسرة ثقيلتان"[1].

كما علل بها ظهور الفتحة على الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء والواو مثل (يغزو، ويرمي) قال:

"وإنما فتحوا الواو والياء في "يغرو، ويرمي" في النصب **لخفة** الفتحة"[2].

8. علة معادلة :

وقد علل بها عدم جواز العكس في كسر نون المثنى وفتح نون الجمع قال مجيباً على سؤال من سأل لِم لَم يعكسوا الأمر:

"الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة، **ليعادلوا** خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء الكسرة"[3].

ثم يتابع في نفس الموضوع.

"والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح؛ فأعطوا الأخف الأثقل ،والأثقل الأخف **ليعادلوا** بينهما"[4].

كما علل بها قلب الهمزة في جمع صحراء على صحراوات، قال:

([1])الأنباري: السابق، ص413.

([2]) الأنباري: أسرار العربية، ص323.

([3]) الأنباري: السابق، ص56.

([4]) الأنباري: السابق، نفس الصفحة.

"فإن قيل: لِمَ قلبوا الهمزة واواً في جمع صحراء فقالوا: صحراوات؟ قيل: لوجهين، أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: (أُقِّتت، وأجوه)، أبدلت الهمزة هاهنا واواً من النقاض، **والتعويض**"[1].

أي أن إبدال الواو همزة في اللفظتين (أُقِّتت، وأُجوه)، قوبل بإبدال الهمزة واواً في صحراوات. من باب المعادلة بين ألفاظ اللغة المختلفة.

9. علة دلالة على الأصل:

وقد علل بها سبب إعراب أي دون سائر أخواتها من أسماء الصلات وسبب بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد قال في رده على السؤال:

"(أحدهما) أنهم بقوها على الأصل في الإعراب **تنبيهاً على أن الأصل** في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد وضمير جماعة النسوة، **تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء**"[2].

كما وردت في تعليل إسمية (مذ)، وحرفيته (منذ) قال:

"إنما قلنا أن الأغلب على "مذ" الإسمية، وعلى "منذ" الحرفية، لأن "مذ" دخلها الحذف، **والأصل** فيها "منذ" فحذف النون منها، والحذف إنما يكون في الأسماء، والدليل على أن **الأصل** في مذ "منذ" أنك لو صغرتها أو كسّرتها، لرددت النون إليها، فقلت في تصغيرها "منيذ" وفي تكسيرها "أمناذ" لأن التصغير، والتكسير **يردان الأشياء إلى أصولها**، فدل على أن الأصل في مذ، منذ"[3].

10. علة فرق:

ومن أمثلتها تعليل نصب تمييز كم الاستفهامية، وجره بعد كم الخبرية قال:

"فإن قيل: لِمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً، وفي الخبر مجروراً؟ قيل **للفرق** بينهما"[4].

([1]) الأنباري: السابق، ص62.

([2]) الأنباري: أسرار العربية، ص284.

([3]) الأنباري: السابق، ص270.

([4]) الأنباري: السابق، ص215.

كما علل بها سبب دخول الهاء مع العدد المذكر مثل (خمسة رجال) من ثلاثة إلى عشرة ولم تدخل مع المؤنث مثل (خمس نساء) قال:

"إنما فعلوا ذلك **للفرق** بينهما. فإن قيل: فهلا عكسوا وكان **الفرق** حاصلا؟"[1].

11. علة توكيد:

ومن أمثلتها دخول الباء على خبر ما الحجازية قال:

"فإن قيل فلم دخلت الباء في خبرها نحو: ما زيدٌ بقائم"؟ قيل لوجهين، أحدهما أنها أدخلت **توكيداً** للنفي"[2].

12. علة فائدة:

ومن أمثلتها جواز وقوع ظرف المكان خبراً للعاقل دون ظرف الزمان قال:

فإن قيل فلم إذا كان المبتدأ جثّة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؛ لأن في وقوع ظرف المكان خبراً **عن فائدة**، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً **عن فائدة**، ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان: "زيدٌ أمامك" فيكون مفيداً لأنه يجوز ألا يكون أمامك، ولو قلت في ظرف الزمان: "زيدٌ يوم الجمعة" لم يكن مفيداً، لأنه لا يجوز أن يخلو من يوم الجمعة، وحكم الخبر أن يكون مفيداً"[3].

13. علة كثرة استعمال:

ومن أمثلتها تعليل سبب حذف فعل القسم حيث قال:

فإن قال قائل لم حذف فعل القسم؟ قيل: إنما حذف فعل القسم؛ **لكثرة الاستعمال**"[4].

14. علة دلالة حال:

ومن أمثلتها حذف (لا) في القسم في قوله تعالى: "قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين"[5] قال:

([1]) الأنباري: السابق، ص218.

([2]) الأنباري: السابق، ص145.

([3]) الأنباري: أسرار العربية، ص75.

([4]) الأنباري: السابق، ص275.

([5]) سورة يوسف (آية: 85).

"فإن قيل: فلم جاز حذف (لا)نحو قوله تعالى : "قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أوتكون من الهالكين "؟ قيل:**لدلالة الحال عليه** ؛ لأنه لو إيجاباً لم يخلو من "إنّ" أو "اللام" فلما خلا منهما دل على أنها نفي فلهذا جاز حذفها"[1].

15. علة تخفيف:

ومن أمثلتها تعليل سبب حذف شبه الجملة في قولهم "السمن منوان بدرهم" في باب الخبر حيث قال:

"فأما قولهم: "السمن منوان بدرهم " ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ، والتقدير فيه "منوان منه بدرهم" وإنما حذفوا منه **تخفيفاً** للعلم به"[2].

كما علل بها إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل كما في (عليك، وعندك، ودونك) حيث قال:

"إن قال قائل:لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل؟ قيل **طلباً للتخفيف**، لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال واستعملوها بدلاً عنها **طلباً للتخفيف**"[3].

16. علة اتساع:

ومن أمثلتها تعليل سبب حذف حرف الجر من بعض الظروف حيث قال:

"فإن قيل: فكيف قالوا: "زيدٌ مني معقد الإزار، ومعقد القابلة، ومناط الثريا، وهما خطّا جانبي أنفها " يعني الخطين الذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلها مخطوطة؟

قيل: الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجر، إلا أنهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع **اتساعاً** كقول الشاعر:

فلأبغينكم قناً وعوارضا ولأقبلنّ الخيل لابة ضرغد"[4]

---

(1) الأنباري: السابق، ص278.

(2) الأنباري: أسرار العربية، ص74.

(3) الأنباري: السابق، ص163.

(4) الأنباري: السابق، ص180.

كما استشهد بها على إثبات لزوم الفعل (دخل) حيث قال:

"فأما قولهم: "دخلت البيت" فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن "دخلت" فعل متعدٍ تعدى إلى البيت فنصبه، كقولك : "بنيت البيت" وما أشبه ذلك، وذهب الأكثرون إلى أن (دخلت) فعل لازم، وقد كان الأصل فيه أن يستعمل مع حرف الجر، إلا أنه حذف حرف الجر **اتساعاً**"[1].

17. علة اشتقاق:

وقد علل بها سبب تسمية الاسم اسماً حيث قال:

"فإن قيل لم سمي الاسم اسماً؟ قيل : اختلف فيه النحويون فذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين : أحدهما أنه **سما على مسماه** ، وعلا على ما تحته من معناه، فسمي اسماً لذلك"[2].

"وأما البصريون: فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه **مشتق من (السمو)** لأن (السمو) في اللغة هو العلو يقال : **سما يسمو سمواً** "، إذا علا ... وهذا القول كافٍ في **الاشتقاق**"[3].

كما علل بها سبب تسمية الاسم المقصور بالمقصور حيث قال:

وأما "المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره، نحو، الهوى، والهدى، والدنيا، والأخرى، وسمي **مقصوراً** لأن حركات الإعراب **قصرت** عنه، أي حبست، والقصر: الحبس"[4].

18. علة استغناء:

وقد علل بها تقديم الاسم على الفعل والفعل على الحرف حيث قال:

"فإن قيل لم قدم الاسم على الفعل، والفعل على الحرف؟ قيل : إنما قدم الاسم على الفعل لأنه الأصل **ويستغني** بنفسه عن الفعل نحو:

---

(1) الأنباري: أسرار العربية، ص181.
(2) الأنباري: السابق، ص4.
(3) الأنباري: الإنصاف، ج1، ص17.
(4) الأنباري: السابق، ص40.

زيدٌ قائم، وأخّر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه لا **يستغني** عنه فلما كان الاسم هو الأصل **ويستغني** عن الفعل، والفعل فرع عليه، ومفتقر إليه، كان الاسم مقدماً"[1].

كما علل بها حذف الفاعل في صيغة المبني للمجهول حيث قال : "إذ قال قائل: لِم لَم يسم الفاعل؟ قيل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار، وإلى غير ذلك"[2].

فجاء الاستغناء هنا عن ذكر الفاعل لجملة من الأسباب.

19. علة استصحاب حال:

ويمكن أن نعد هذه العلة من العلل الأصولية حيث علل بها بناء الحروف على ما بنيت عليه قال:

"وأما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء **لبقائها على أصلها في البناء**"[3].

كما علل بها سبب بناء كم على السكون لأن السكون أصل البناء، قال:

"فبنيت كم على السكون، **لأنه الأصل في البناء**"[4].

وقد يتساءل سائل ما الفرق بين هذه العلة وعلة دلالة الأصل؟ والفرق بينهما يكمن في أنه في علة دلالة على الأصل يكون هناك تفسير لتغيير يطرأ على الكلمة. أما في علة استصحاب الحال فلا يكون هناك تغيير يطرأ إنما هي علة تفسير إتيانها على الأصل الذي وضعت عليه.

20. علة عدول:

وقد علل بها جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا فصل بينهما بالجار والمجرور أو الظرف حيث قال:

فإن قيل فلم جاز النصب على الفعل في الخبر؟ قيل : إنما جاز ذلك وهو النصب **عدولاً** عن الفعل بين الجار والمجرور"[1].

---

(1) الأنباري: أسرار العربية، ص17.
(2) الأنباري: أسرار العربية، ص88.
(3) الأنباري: السابق، ص34.
(4) الأنباري: السابق، ص214.

"وإنما **عدل** إلى النصب لأن (كم) تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده"[2].

21. علة اختصاص:

وقد علل بها عمل الحروف التي تدخل على الأسماء أو الأدوات التي تدخل على الأفعال مثل عمل حروف الجر حيث قال:

إن قال قائل لِمَ عملت هذه الحروف الجر؟ قيل : إنما عملت لأنها **اختصت** بالأسماء، والحروف متى كانت **مختصة**، وجب أن تكون عاملة"[3].

كما علل بها عمل اللام في الفعل المضارع حيث قال:

"إنما قلنا إن الناصبة للفعل "أن" المقدّرة دون اللام، وذلك لأن اللام من **عوامل** الأسماء، **وعوامل** الأسماء لا يجوز أن تكون **عوامل** الأفعال"[4].

22. علة عدم نظير:

وقد علل بها منع صرف صيغة منتهى الجموع حيث قال:

وأمّا ما كان جمعاً بعد أ لفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فإنما منع من الصرف البتة، وذلك أنه لا نظير له في الآحاد، **فعدم النظير** يقوم مقام علة ثانية"[5].

كما رد بها على الكوفيين في اعتبار الحروف اللاحقة بصيغتي المثنى والجمع حروف إعراب وليست إعراب، قال:

وأمّا التثنية وهذا الجمع الذي ع لى حدها،**فلا نظير لواحد** منهما إلا بتثنية أو جمع، فعُوِّضا من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تغيّر هذه الحروف فيها"[6].

23. علة تفضيل:

وقد علل بها سبب جعل جمع المذكر السالم هو الأصل للعاقل حيث قال:

"فإن قيل: فلم قلتم إن الأصل في جمع المذكر السالم أن يكو ن لمن يعقل؟ قيل: تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات"[7].

([1]) الأنباري: السابق، ص216.

([2]) الأنباري: لإنصاف، ج1، ص306

([3]) الأنباري: أسرار العربية، ص253.

([4]) الأنباري: الإنصاف، ج2 ص576

([5]) الأنباري: أسرار العربية، ص312.

([6]) الأنباري: الإنصاف، ج1، ص37.

([7]) الأنباري: أسرار العربية، ص56.

كما علل بها سبب بناء الفعل الماضي على حركة قال:

"وبني على حركة، **تفضيلاً** له على فعل الأمر"[1].

وقال في سبب زيادة الهاء على التي هي للمبالغة كما في (علاّمة، ونسّابة).

"والمذكر **أفضل** من المؤنث، فكان أولى بزيادتها"[2].

24. علة توطئة :

وقد علل بها إعراب الأسماء الستة المعتلة بالحروف، حيث قال:

"فإن قيل: فلم أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة؟

قيل: إنما أعربت بالحروف **توطئة** لما يأتي من باب التثنية"[3].

كما رد على الكوفيين الذين اعتبروا الأسماء الستة معربة من مكانين حيث قال:

"وأما قولهم"تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر يدل على أنها حركات إعراب " قلنا: هذا لا يدل على أنها حركات إعراب؛ لأنها إنما تغيرت **توطئة** للحروف التي بعدها؛ لأنها من جنسها"[4].

25. علة حمل :

وقد علل بها سبب الاستفهام بكم الاستفهامية عن المفرد النكرة فقط، وكم الخبرية للمفرد والجمع قال:

"فإن قيل: فلم إذا كانت استفهامية لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبرية جاز أن تبيّن بالمفرد والجمع؟

قيل: لأنها إذا كانت استفهامية، **حملت** على عدد ينصب ما بعده، وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة، نحو : "أحد عشر رجلاً، وتسع وتسعون جارية" فلذلك لم يجز أن تبيّن إلا بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبرية **حملت** على عدد يجر ما بعده"[5].

كما علل بها اعتبار الفعل (دخلت) فعلاً لازماً قال:

---

[1] الأنباري: أسرار العربية، ص314.
[2] الأنباري: السابق، ص218.
[3] الأنباري: السابق، ص34.
[4] الأنباري: الإنصاف، ج1، ص32.
[5] الأنباري: أسرار العربية، ص216.

"نظيره فعل لازم وهو (غرت) ونقيضه فعل لازم وهو (خرجت)، فيقتضي أن يكون لازماً **حملاً** على نظيره ونقيضه"[1].

26. علة إزالة التباس:

وقد علل بها وجوب تقديم المنصوب على المرفوع بعد إن وأخواتها قال:

"فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً **لهذا الالتباس**"[2].

كما علل بها إجازة القول بـ"ظُن عمروٌ قائماً" و"ظن قائمٌ عمراً" في باب ما لم يُسم فاعله حيث قال:

وإن كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحد، كقولك في: أعطيت زيداً درهماً وظننت عمراً قائماً أُعطي زيدٌ درهماً، وظن عمرو قائماً " ولو قلت:"ظن قائمٌ عمراً" جاز **لزوال اللبس**"[3].

27. علة موازاة:

وقد علل بها سبب إعطاء الأكثر الفتح وهو الأخف والأقل الضمة وهي الأثقل للموازنة بينهما حيث قال:

"فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقل من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل الرفع **موازياً** لقلة الفاعل، وخفة الفتح **موازية** لكثرة المفعول"[4].

كما علل بها سبب دخول الياء في خبر (ما) الحجازية قال:

"فأدخلت الياء في خبرها لتكون **بإزاء اللام في خبر إن**"[5].

28. علة مضارعة:

وقد علل بها سبب إعراب الفعل المضارع قال:

---

(1) الأنباري: أسرار العربية، ص181.
(2) الأنباري: السابق، ص149.
(3) الأنباري: السابق، ص89.
(4) الأنباري: السابق، ص78.
(5) الأنباري: أسرار العربية، ص145.

فلِمَ "حمل على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه **ضارع** الاسم، ولهذا سمي مضارعاً"[1].

كما علل بها سبب جعل التنوين علامة للصرف دون غيره قال:

"فإن قيل: لِمَ جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل ... وكان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف **يضارع** حروف العلة"[2].

29. علة إسناد:

وقد علل بها رفع نائب الفاعل قال:

"فإن قيل: فلِمَ كان ما لم يُسَمّ فاعله مرفوعاً؟ قيل: لأنهم لما حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع **بإسناد الفعل إليه**، كما كان يرتفع الفاعل"[3].

30. علة بدل:

وقد علل بها دخول النون في صيغتي التثنية والجمع قال:

"فإن قيل: فلِمَ دخلت النون في التثنية والجمع؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنها **بدل** من الحركة والتنوين، وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلاثة أضرب، فتارة تكون **بدلاً** من الحركة والتنوين، وتارة **بدلاً** من الحركة دون التنوين، وتارة تكون **بدلاً** من التنوين دون الحركة"[4].

31. علة انحطاط أو ضعف:

وقد علل بها سبب تقديم المنصوب على المفعول بعد إنّ وأخواتها قال:

"فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بأن**ضعف هذه الحروف** عن رتبة الفعل، **وانحطاطها عن رتبة الفعل**، فوقع الفرق بين الفرع والأصل"[5].

كما علل بها سبب بطلان عمل (ما) الحجازية إذا فصل بين اسمها وخبرها بـ (إنْ) الخفيفة وإذا تقدم خبرها على اسمها قال:

---

(1) الأنباري: أسرار العربية، ص25.

(2) الأنباري: السابق، ص35.

(3) الأنباري: السابق، ص88.

(4) الأنباري: السابق، ص54.

(5) الأنباري: أسرار العربية ، ص151.

"فإن قيل: فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت بينهما وبين اسمها وخبرها بـ (إنْ) الخفيفة؟ قيل لأن "ما" **ضعيفة** في العمل، لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شبهاً **ضعيفاً** من جهة المعنى، فلما كان عملها **ضعيفاً** بطل عملها مع الفصل، ولهذا المعنى يبطل عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم نحو: "ما قائم زيد" **لضعفها** في العمل"[1].

32. علة قصور :

وقد علل بها سبب تعدي الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان، وقصوره عن جميع ظروف المكان قال:

"فإن قيل: فلم تعدّى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان، ولم يتعدّ إلى جميع ظروف المكان؟ قيل : لأن الفعل يدل على جميع ظروف الزمان بصيغته، كما يدل على جميع ضروب المصادر .... **وأما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته**"[2].

33. علة عدم اختصاص :

وقد علل بها عدم عمل (ما) التميمية قال:

"فإن قيل:لَم تعمل على لغة بني تميم؟ قيل : لأن الحرف إنما يعمل إذا كان **مختصاً** بالاسم كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم، إذا كان يدخل على الاسم والفعل ولم يعمل كحرف العطف، وما تدخل على الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول : "ما زيد قائم،وما يقوم زيد" فتدخل عليهما، فلما كانت **غير مختصة**، وجب أن تكون غير عاملة"[3].

هذه مجموعة من التعليلات والعلل التي استند إليها الأنباري في تفسير ظواهر اللغة العربية وأشكالها، والتي تحتم علينا أن ننظر فيها نظرة الفاحص المتأمل والناقد المفسر ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً غير محرفين في حكم، أو متجنيين على رأي، إذ أن رائدنا في ذلك لا تعصب ولا تفريط.

---

(1) الأنباري: أسرار العربية، ص145- 146.

(2) الأنباري: السابق، ص178.

(3) الأنباري: أسرار العربية، ص144- 145.

وكما أجاز الخليل –رحمه الله- من قبل أن ينظر في علله وأنه إذا تأتى لأحد أن يأتي بأفضل أو أحكم منها فليفعل، فإنه يحق لنا أن ننظر في علل الأنباري متسائلين عن مدى إصابته الغاية، ومدى وصوله إلى الهداية في تعليلاته، وعلله.

وعليه أستطيع أن أقول أن علل الأنباري في أسرار العربية وأعني بذلك العلل الجدلية، أو ما اصطلح على تسميته بالعلل الأول والثواني والثوالث - كما مر سابقا، وأصوله في الإنصاف، منها ما هو مقطوع بها لأنها تبين حكمة العرب، وهي العلل الأول، ومنها ما يمكن تقبلها مع إمكانية الرد عليها أورفضها لأنها بنيت على منطق مقبول وفلسفة لها قدرة على الإقناع، وهي العلل الثواني ، وقسم ثالث ما يأتي بعد ذلك وهي العلل الثوالث، وهذه علل غير منضبطة ولا يمكن الوقوف على حدها وهي تخرج عن باب اللغة وتدخل في باب الخيال، وأنا في تقسيمي هذا لست بالمخترع ولا بالمبتدع فقد سبق إلى ذلك ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة وجعلها ثلاثة أقسام :" قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده".[1]

والعلة الأولى المقبولة، أو التي فيها إقناع، هي العلة التي تظهر حكمة العرب ومثال ذلك تحريك بعض الحروف الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين أو حذف أحد الحرفين المتماثلين طلبا للخفة ومثَّل على ذلك بقوله تعالى :" قم الليل"، و" واذكر اسم ربك". فهذا تعليل يمكن أن يؤخذ بالقبول، أو هو مقطوع به .

والقسم الذي فيه إقناع؛ لقوة حجته من مثل تعليله لسبب مجيء الحال نكرة قال:" لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه ، وإن لم تذكره ، ألا ترى أن جاء يدل على (مجيء) وإذا قلت: (جاء راكبا)دل على مجيء موصوف بركوب ، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة"[2]، فهذه العلة وإن كانت مفترضة أو موضوعة لكن يوجد فيها وجهة نظر يمكن تقبلها ؛ لوجاهتها ودرجة إقناعها ، وصعوبة ردها.

([1]) ابن مضاء ،الرد على النحاة ، ص131.

([2]) الأنباري: أسرار العربية ، ص 193 .

أما القسم الثالث وهي العلل المقطوع بفسادها، والتي تدخل من باب المستحيل، وتخرج عن باب التوقع ، والاستقصاء، ولا يتحقق من محصولها شيء، وقد أكثر الأنباري من هذه العلة في أسرار العربية ومن أمثلتها تعليله بناء (عشر) من (اثني عشر) قال: " أن يكون بني لأنه قام مقام النون من اثنين؛ فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى، وليس هو كالمضاف والمضاف إليه، لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه، بخلاف (اثني عشر). ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت اثني عشر رجلاً، كان الضرب واقعاً بالعشر والاثنين"[1].

ويكمل في ذلك من العلل التي لا حد للإحاطة بها، مما حدا بأبي حيان النحوي أن يسخر من هذه التعليلات، "فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه، ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه . فهل هذا كله إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل؟"[2].

والأكيد أنني لا أستطيع أن أذهب مذهب أبي حيان في الوصف، ولكنني أشاطره الرأي في الحكم؛ وذلك لأن التعليل النحوي ظاهرة لغوية، و هي مبنية على الأحكام النحوية التي تنتظم النطق العربي، والدليل على ذلك اعتماد النحاة في القياس على اللغة المشتركة ولهجات العرب، فكان هناك لغة متفقٌ عليها ولغة مختلف فيها، والنحاة في تعليلهم كانوا يعللون للمتفق على نطقه والمختلف في نطقه، وبالنظر إلى العلل الأُول والثواني "يتضح أن الخلاف عن التعليل فيهما يدور حول نفسه؛ إذ تدور معركته بعيداً عن اللغة، إن الخلاف في التعليل -بصفة عامة- دارت رحاها بعيدة عن اللغة أو كما عبر عن ذلك أحد الباحثين المحدثين بأن الخلاف فيما يصح أن نسميه فلسفة النحو أشد من الخلاف في النحو نفسه"[3].

وقد يكون كتاب الإنصاف أكبر شاهد على ذلك، حيث يتضح جلياً أن سبب الخلاف ليس قائماً في الشاهد النحوي أو اللغوي، إنما الخلاف قائمٌ في عقول أولئك المعللين أو النحاة من بصريين وكوفيين، وذلك لاختلاف منهجيتهم في الأخذ عن

(1) الأنباري: السابق، ص220.
(2) خديجة الحديثي، أبو حيان التوحيدي، ص394.
(3) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص147.

المصدر الأساس وهو لغات العرب، فـ الكوفيون قدموا النقل علـى القيـاس، فكـان منهجهم قبول كل ما ورد عن العرب و "لعل من أهم ما يميز المدرسة الكوفية مـن المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميـع العـرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصـاحتهم مـن شوائب التحضر وآفاته"[1].

وكما اختلفوا في الاستقاء من مصادرهم اللغوية، اختلفوا أيضاً في نظـرتهم لهذه اللغات وأشكالها المختلفة، وأصبح التعليل من الوسائل الإقناعية لرفض أو قبول تلك اللغة، فعُرفت المدرسة البصرية أكثر من غيرها في اعتمادها علـى التعليـل؛ لاعتمادها على القياس أكثر من النقل، "أما من حيث القياس والتعليل فقد توسـعوا فيهما، إذ طلبوا لكل قاعدة علة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم، فقد التمسوا عللاً وراءها، وقانون القياس عام وظلاله مهيمنة على كل القواعـد إلـى أقصـى حد"[2].

وهذا تماماً ما قام به الأنباري في تعليلاته للأحكام التي بنى عليهـا (أسـرار العربية). فنراه في هذا الكتاب قد أجهد نفسه في استخراج العلل وحملها ما لا تطيق لكي يخرج لنا بهذا البناء التعليلي، ثم يوقعها على الظواهر اللغوية وا لنحوية ويعللها بها، مما جعله يوافق الصواب في بعضها والابتعاد بها كثيراً في أحايين كثيرة . وهذه الأخيرة التي ابتعد بها هي العلل الثوالث، والتي أعتقد انه لا فائدة لغوية ترجى منها، ويمكن الاستغناء عنها، بل أستطيع أن أقول إن:العلم بها لا ينفع، كما إنّ الجهل به ا لا يضر.

فما وجه المقارنة مثلاً بين الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم في علة المعادلة، وهو المثال الذي ساقوه على هذه العلة، حيث جروا الممنوع من الصـرف بالفتحة، وبناءاً عليه نصبوا جمع المؤنث السالم بالكسرة ليعادلوا بينهما . فهـل هـذه علة حقيقية؟ وهل فعلاً عندما نطقت العرب استحضرت هذه العلة؟!

---

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص159

(2) شوقي ضيف، السابق، ص79

ولماذا جُعل الجر نظير الجزم، ألأنَّ الجر من خواص الأسماء والجزم من خواص الأفعال؟ والجزم من خواص الفعل المضارع، والفعل المضارع مشبه بالاسم، وله خواص الاسم، واكتسب جزمه من هذه الخاصية، فكيف يجعل الفعل هنا نظير الاسم، وهذه الخاصية -وهي الجزم- لا تنطبق على الفعل الماضي أو الأمر، وهما اللذان بنيا على أصل الأفعال وهو البناء.

فقد يقول قائل أن الجزم دخل على الفعل المضارع لأنه ضارع الاسم في قبول الحركات، فتكون علة مشابهة أو فلْنُسَمِّها علة اقتران مثلاً.

ثم رأينا أن الأنباري قاس ا لعلة القياسية على العلة العقلية، والعلة العقلية لا تقبل القياس على الضد، وإعطاء حكم الضد للضد لأنه لا يوجد علة جامع بينهما، فهي تعتمد على قياس المنطق وهو "الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيءٌ تابع أو موافق لتلك المقدمات".

أما القياس عند الأنباري وهو كما سبق وذكرنا"حَمْل فرع على أصلٍ بعلة "، فقد خرج عن هذا الأصل بحمله النقيض على نقيضه، فما العلة الجامعة بين النقيضين، أم هل النقض علة، وإذا كان ذلك وهو اعتبار القياس على النقيض، فإنه يمكننا فتح باب القياس على كل المكونات لأنها لا تخر ج عن كونها إما مشابهة أو مغايرة، والذي حملني على هذا الكلام هو علة النقيض، حيث علل بها سبب عمل اسم لا النافية للجنس النصب في النكرة بعدها، حملاً على إنَّ المؤكدة وهي نقيضها في المعنى، إذ إن "لا النافية" تفيد نفي الشيء، و(إنْ) تفيد التأكيد. وهو ضد النفي.

ثم اعتماده على أحكام غير متفق عليها ، فهو عندما يرد على آراء معارضيه ، يرد عليهم بفرضياته دون إيراد رد الآخرين عليه ، وهذا من شأنه إضعاف حجته في مواطن كثيرة، ويبدو هذا الأمر أكثر من غيره في (الإنصاف) ، ثم هو كما رأينا يعتمد على فرضيات وتعليلات ليست من صلب الل غة ، بل هي من باب استعراض القوة العقلية ، وميل من الأنباري إلى تقليد المناطقة والمتكلمين الذين يهتمون بالاستدلال واستخراج الأحكام ، أو بمعنى أدق استمطار الأحكام واستيحائها بغض النظر عن صحة التعليل أو عدم صحته.

4.3 الخاتمة والنتائج:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلة النحوية هي نتاج من نتاجات التأثر اللغوي بعلمي الكلام والفقه، كما خلصت إلى أن العلة عند الأنباري لم تُدرس بالشكل، أو الكم الذي تحدث فيه الأنباري (في)، و(عن) العلة خاصة في كتابيه أسرار العربية، والإنصاف.

إذ إن هذين الكتابين قاما على العلة، ورغم كثرة تناولهما إلا أنه لم يتطرَّق إلى موضوع العلة فيهما وأثرها في صناعتهما، ولم تقع يدي على كتاب أو مؤلف ناقش العلة عند هذا العالم بشكل مستقل.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الأنباري ذهب في العلة مذهب أهل الكلام والمنطق، وهذا ما أعتقده.

و خلصت هذه الدراسة إلى أن التعليل كان له أسبابه الخاصة التي دعت إليه ولم يأت اعتباطاً، وأن تاريخ العلة بدأ نتيجة اختلاط العرب وتمازج عقولهم مع الثقافات الأخرى، مما كان له أكبر الأثر في سلوك بعض النحاة هذا المسلك، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك فرق بين العلة، والتعليل عند الأنبار ي، فحديثه عن العلة في لمع الأدلة هو غير حديثه في التعليل في الإنصاف وأسرار العربية.

المراجع

ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم.(د.ت).**الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، لبنان. د.ط.

ابن السراج، محمد بن سهل .(1988)**الأصول في النحو** ، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق .(د.ت).**الفهرست**، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني.(1986).**الخصائص**، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط3.

ابن خلكان،أحمد البرمكي .(1977م)**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ج3 ص139، ت: إحسان عباس، دار صادر بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن .(1984م).**المقرب**، ت: عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ، بغداد.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي .(1990).**البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، ط2.

ابن يعيش،موفق الدين يعيش النحوي .(د.ت).**شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

أبو المكارم، علي، (1973م **أصول التفكير النحوي**، **منشورات الجامعة الليبية** ، كلية التربية، ليبيا.

أبو المكارم، علي.(1975م). **تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة، بيروت-لبنان.

أبو حيان الأندلسي، أمير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف.(1990م).**البحر المحيط**، مؤسسة التاريخ العربي و دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط2.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن سعيد. (1995). **كتاب أسرار العربية**، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن سعيد . (1961). **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد ا لرحمان بن محمد بن سعيد . (1967). **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة و النشر.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن سعيد . (1957). **لمع الأدلة**، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب).

الأنصاري، جمال الدين بن هشام .(1972م).**مغني اللبيب عن كلام الأعاريب** ، ت: مازن المبارك وآخرون، دار الفكر، ط3.

الجمحي، محمد بن سلام .(1962).**طبقات فحول الشعراء** ، ت: محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة و النشر،القاهرة.

الحديثي، خديجة.(د.ت).**الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت،د.ط.

حسن عون، **اللغة والنحو**.(1952م).مطبعة رويال خلف محكمة اسكندرية الشرعية،ط1

الحلواني،محمد خير .(1979م).**المفصل في تاريخ النحو العربي** ، مؤسسة الرسالة،ط1

الحموز، عبد الفتاح.(1997م).**الكوفيون**، دار عمار، عمان – الأردن، ط1.

الحموي، ياقوت.(1993م).**معجم الأدباء**، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الدينوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله .(1994م).**ثمار الصناعة في علم العربية**، ت: حنا حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان – الأردن، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق.(1986م).**الإيضاح في علل النحو**، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت – لبنان،ط5.

السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي .(د.ت).**طبقات الشافعية**، ت: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار احياء الكتب العربية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .(د.ت).**الكتاب**، تحقيق وشرح: عثمان محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

السيرافي، أبو سعيد .(1986م)**شرح كتاب سيبويه** ، ت: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر .(1998م).**الاقتراح في علم أصول النحو**، ت: محمد حسن محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر .(1998).**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن .(1979).**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2.

السيّد، عبد الرحمن .(1968م)**مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها** ، دار المعارف بمصر، مطابع سجل العرب،ط1.

شمس الدين، محمد بن أحمد ا لذهبي.(1960م)**العبر في خبر من غبر** ، الكويت، د.ط.

ضيف، شوقي.(1968م).المدارس النحوية، دار المعارف بمصر.

عيد، محمد .(1978م).**أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة.

القرطبي، ابن مضاء.(1982م).**الرد على النحاة**، ت: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر.

القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف .(1952م)**إنباه الرواة على أنباء النحــاة** ، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

المبارك، مازن.(1971م).**العلة النحوية نشأتها وتطورها**، دار الفكر، بيروت.

المبرد، المقتضب.(1399هـ).ت: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، 1399هـ.

مصطفى، إبراهيم.(1959م).**إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر.

الملخ، حسن.(2000م).**نظرية التعليل في النحو العربي بين القــدماء والمحــدثين** ، عمان.

الهروط، علي خلف .(1994).نظرية الحرف المختص في النحو العربي و أثرها في التقعيد **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات** ، المجلد التاسع ، العــدد الأول، ص70-85.

اليافعي،أبو محمد عبدالله .(1919م)**مرآت الجنان وعبرة اليقظان** ، طبعة حيدر أبــاد الهند.

يوسف، مجدي إبراهيم.(2000م). **الجهود اللغوية لابن السراج**، دراسة تحليلية، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني.